الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2016

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2016

الموضـــوع

دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين

دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين – وكالة بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية ونقود.

إعداد الطالب(ة):

▪ جبلون رحيمة

إشراف الأستاذ(ة):

▪ نصيرة عقبة

السنة الجامعية : ٢٠١٥-٢٠١٦

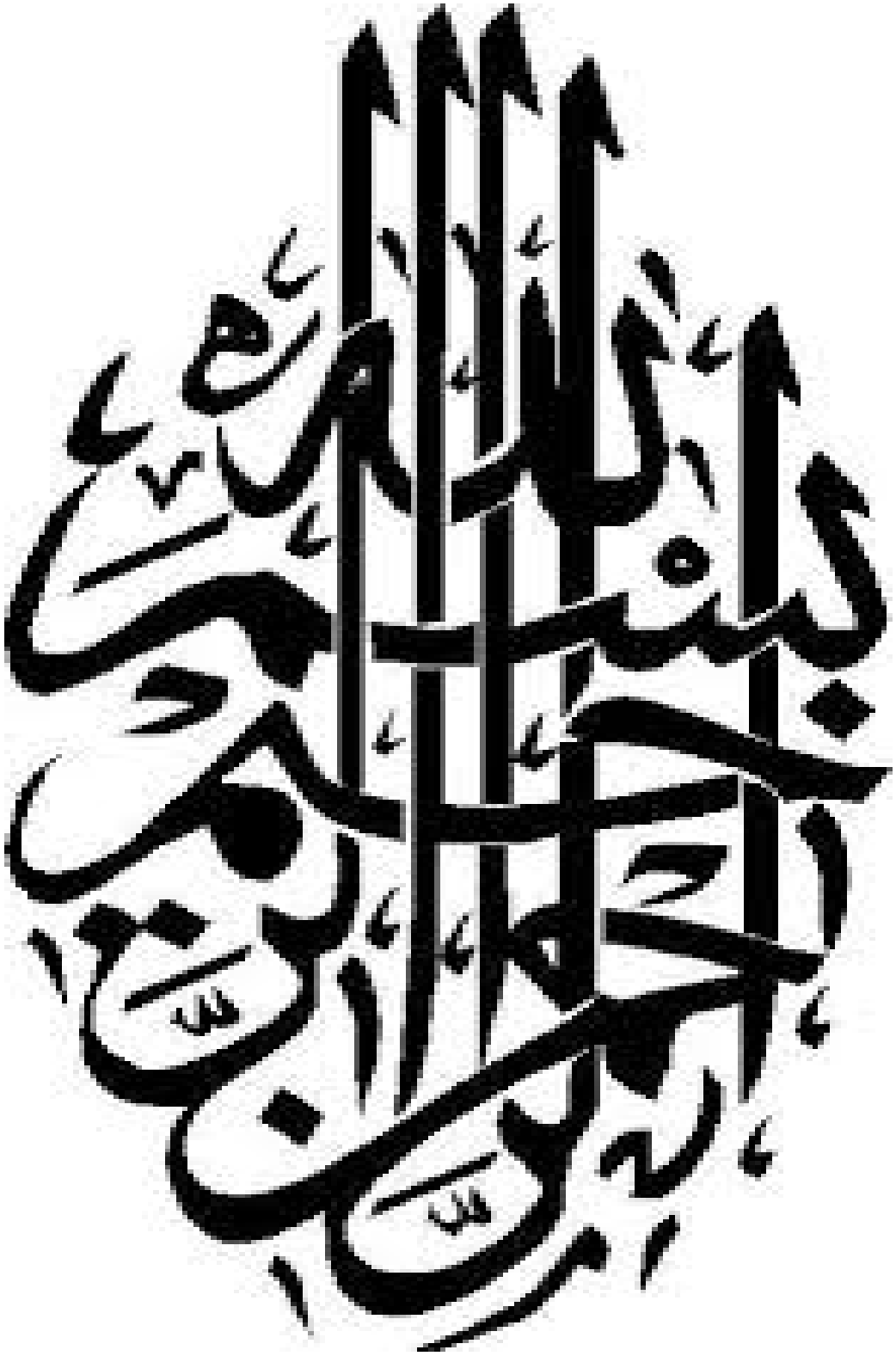

شكر وعرفان

أشكر الله تعالى وأحمده حمداً كثيراً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقني على إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

وأخص بالشكر الجزيل للدكتور المشرف الفاضل " نصيرة عقبة " على ما قدمه لي من إرشادات وتوجيهات قيمة، كانت لي نبراساً في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بشكري إلى العاملين بالشركة الوطنية للتأمين (وكالة بسكرة) الذين قدموا لي العون والمساعدة في تطبيق دراسة الحالة الميدانية لهذه الرسالة. وأخص بالذكر نورة

وأخيراً لا يفوتني تقديم شكري إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاح وتقديم هذا العمل المتواضع.

الإهداء

الإهداء إلى

معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم)

إلى روح والدي الطاهرة

إلى أغلى وأعز ما أملك في الوجود، والدتي حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من هم اقرب إليّ من روحي إلى من إستمد بهم عزتي وإصراري

إخوتي يوسف ، يونس

إلى الحب كل الحب .... أخواتي

مريم وسارة وأبنائهم: أكرم، أنفال، آمنة، زكرياء

و أختي حواء التي شاركتني مشواري الدراسي وأجمل الذكريات في الحياة الجامعية.

أهدي هذا البحث المتواضع إلى زوجات إخوتي وأبنائهم: منية ، عائشة (دارين ، أمل، هاني)

إلى كافة الأهل والأقارب

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهم أمي.. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت وبرفقتهم سرت على طريق النجاح والخير

صديقاتي: هاجر، قطر الندى، سارة، أحلام، سامية، نعيمة، حليمة، وبالأخص سرين.

إلى من زرع التفاؤل في دربي وقدم لي المساعدات والتسهيلات ربما دون أن يشعر بدوره في ذلك له مني كل الشكر: عثماني رمزي، لطرش عبد الرؤوف، صالحي سهيل، خملة إبراهيم، ضحوة محمد، بن ناصر محمد.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

و في الأخير نحتسب هذا العمل لله ولا نزكي على الله عملا راجين منه أن يجعله من صالح الأعمال.

ملخص الدراسة باللغة العربية

دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين

دراسة حالة (الشركة الوطنية للتأمين –بسكرة–)

الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في ضبط الأداء المالي، بصورة خاصة في شركات التأمين، وذلك من خلال الإلتزام بالقوانين واللوائح المالية التي تنظم وتضبط الإجراءات المالية والمحاسبية، ومن خلال ذلك يتضح لنا الدور الهام للرقابة الداخلية في إضفاء المصداقية على الكشوفات المالية وإظهار الصورة الحقيقة للنتيجة المالية والتقليل من الممارسات السلبية والفساد الإداري على الأداء المالي ولتحقيق أهداف هذه الدراسة إخترنا تطبيق الجانب العملي على الشركة الوطنية للتأمين وكالة بسكرة، بهدف دراسة نظام الرقابة الداخلية بالشركة واختبار التطبيق الفعلي للنظام وتقييم الأداء المالي لتحديد مدى كفاءته وفعاليته، وتقديم التوصيات حول النظام المتبع وفعاليته في تحسين الأداء، قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات على المراقبين الداخليين المختصين بالشركة وجمع مجموعة من الأجوبة والمعلومات الصالحة للدراسة والوثائق المحاسبية الخاصة بالشركة و تحليلها وخلصنا إلى أن الرقابة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل الشركة وتساهم في خلق الثقة بين المؤسسة والأطراف وتقلل من التأثيرات السلبية للممارسات على مستخدمي الكشوفات المالية و القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، الأداء المالي، شركات التأمين .

Résumé de l'étude

Le but de cette étude était d'examiner le rôle du contrôle interne dans le réglage des performances financières, en particulier dans les compagnies d'assurance, par le respect des lois et règlements financiers qui régulent et contrôlent les procédures financières et comptables, et ce faisant est clair pour nous le rôle important du contrôle interne à donner de la crédibilité au états financiers et de montrer la vraie image du résultat financier et de minimiser les pratiques négatives et la corruption sur sa performance financière et pour atteindre les objectifs de cette étude aléatoire appliquer le côté pratique de la société nationale d'assurance et de l'agence Biskra, d'étudier le système de contrôle interne de la société et de tester l'application effective du système et d'évaluer la performance financière afin de déterminer leur efficience et l'efficacité, et de fournir des recommandations sur le système utilisé et de son efficacité dans l'amélioration de la performance, nous avons lancé une série de questions sur les moniteurs de spécialistes internes de l'entreprise et de recueillir un ensemble de réponses adaptées à l'étude des documents comptables de la société et de l'information et de l'analyse, nous avons conclu que le contrôle interne est un moyen efficace d'évaluer les diverses fonctions et activités performance au sein de l'entreprise et contribuer à la création confiance entre l'institution et les parties et réduire les effets négatifs des pratiques des utilisateurs des états financiers et les états financiers.

Les mots clés:
Le contrôle externe , rendement financier, les compagnies d'assurance.

المقدمة العامة

مقدمة عامة

أصبح من المعروف أن النظام الإقتصادي في حالة سباق نحو المستقبل لما له من تحديات وشدة من المحيط الخارجي الذي يتميز بتطور سريع و عميق في جميع المجالات، ويعتبر قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، إذ يعد أحد العوامل الأساسية للنمو والتطور الاقتصادي وكذا مؤشرا على مدى فعالية و تطور اقتصاديات الدول. في ظل عولمة عالم المال والأعمال بالخصوص النشاط التأميني عرفت شركات التامين توسعا و تطورا كبيرين سواء في مجال النشاط أو الحجم أو تنوع الخدمات التأمينية المقدمة حيث صاحب هذا التطور والتوسع الكبير لشركات التأمين تشابك و تعقيد العمليات المالية على مستوى الأسواق المالية بين هذه المؤسسات والشركات المالية الأخرى، الأمر الذي أثر بشكل كبير على وضوح الرؤية و العلاقة المالية بين الأطراف المختلفة ذات المصلحة، لهذا السبب أصبح لزاما التركيز على الطرق و أساليب الإدارة وكذلك أنظمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين الموظفة لآليات الرقابة الداخلية التي تضمن للمؤسسات التأمينية من تحقيق أهدافها وكذا تحقيق التوازن المالي.

فعند إحترام متطلبات و إجراءات تطبيق الرقابة الداخلية بشكل جيد و مناسب تستطيع الشركات من تقييم أدائها و خاصة المالي، فالأداء المالي يعتبر من أهم الوسائل الذي يستخدمه علم الإدارة و الذي يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأجل و مدى قدرتها على إستغلال مواردها نحو تحقيق الأهداف المنشودة ومن هنا سيظهر دور الرقابة الداخلية في تفعيل هذا الأداء.

وبناءا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- **كيف يمكن أن تساهم الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لمخرجات شركات التأمين ؟**

و حتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث فقد إرتأينا تقسيم التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية يمكن صياغتها كما يلي:

1. ما المقصود بنظام الرقابة الداخلية ؟
2. هل يساهم التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين ؟
3. هل يساعد نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين ؟

الفرضيات:

1. يقصد بنظام الرقابة الداخلية هي تخطيط التنظيم الإداري داخل المؤسسة وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المؤسسة للمحافظة على الأصول، واختيار بدقة البيانات المحاسبية ومدى الإعتماد عليها وتنمية الكفاية الإنتاجية وتشجيع السير للسياسات الإدارية في طريقها المرسوم لتحقيق الأهداف المرجوة ضمن سياسات مرسومة مسبقا.
2. يقوم التحليل المالي بالإستعانة بأدواته لتقييم الأداء المالي وهو تحليل الصحة المالية للشركات ومعرفة مدى قدرتها على زيادة الموارد لمجابهة المستقبل، والتأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل

استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء ، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه المسارات الأنشطة بالمؤسسة، بما يحقق الأهداف المرجوة منها.

3. تساهم الرقابة الداخلية الفعالة في تحقيق الأهداف الداخلية التي تصبوا إليها المؤسسة، وتحقيق الرشادة الإقتصادية وضبط التكاليف وتحسين المخرجات المالية.

مبررات إختيار الموضوع:

الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي:

1. الأسباب الذاتية:

- الميول و الرغبة في معالجة موضوع في الرقابة الداخلية.
- محاولة تقديم فائدة علمية ومرجع علمي يستفيد منه ذوي الإختصاص.

2. الأسباب الموضوعية:

- إختيار هذا الموضوع على أساس أهميته في حياة المؤسسة مهما كانت طبيعتها.
- عدم وجود تطبيق فعلي للرقابة في المؤسسات.
- حداثة الموضوع محل الدراسة، وقلة الدراسات البيداغوجية حوله.

أهمية البحث:

تعود أهمية الموضوع لأهمية الرقابة الداخلية الخاصة للديمقراطيات الناشئة وهذا لضعف النظام القانوني، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة على الشركات، وهذا يؤدي إلى إتباع الآليات السليمة للرقابة الداخلية للوصول إلى الأهداف المرجوة ألا وهي توليد الأرباح وتقليل المخاطر وزيادة القيمة السوقية كمحدد أساسي لقرار المستثمر بالاستثمار في تلك الشركات أو الامتناع عن ذلك، وكذلك التنبؤ باستمرارها أو فشلها على المدى الطويل، وهذا له تأثير كبير على الأداء المالي للشركة و خاصة في قطاع التأمين.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية و المتمثلة في:

- التأطير الفكري للرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التأمين و ذلك من خلال عرض مفهومها، و تطورها التاريخي وأهميتها و أهدافها وإجراءات تطبيقها والبحث عن أهمية الآليات التي تسعى إلى تحسين الأداء المالي لشركات التأمين.
- إبراز دور المتغير المستقل " الرقابة الداخلية " في تفعيل المتغير التابع " الأداء المالي " لشركات التامين.

منهجية البحث:

- المنهج المستخدم: من أجل دراسة الإشكالية و الإجابة على الأسئلة المطروحة و نظرا لطبيعة الموضوع تم الإعتماد على المنهج الإستقرائي الذي يعتمد على عمليات الوصف والتحليل والإستنتاج للوصول إلى حقائق محددة مرتبطة بموضوع الرقابة الداخلية ومدى تحسينها وتفعيلها لمخرجات النظام المالي لشركات التأمين.
- حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و التوصل إلى النتائج المطلوبة فإن الدراسة إرتبطت بحدود مكانية وزمانية:

- الحدود المكانية: تهتم الدراسة بمتابعة الرقابة الداخلية على شركات التأمين وارتباط مخرجات الأداء المالي بهذا النوع من المؤسسات ومطابقتها مع تخصص الماستر.
- الحدود الزمنية: وكانت الدراسة خلال الفترة من 2012 – 2014 وهذا لتوفر لنا الوثائق الخاصة بهذه السنوات.
- **وسائل جمع البيانات:**

قصد تحليل البحث و تبيان أهم المعالم المرتبطة به، قمنا باستعمال بعض الأدوات المهمة في البحث العلمي، من بين هذه الأدوات المسح المكتبي و ذلك بالإطلاع على الكتب و غيره و كذلك المقابلة و ذلك بقيامنا بمجموعة من المقابلات المباشرة مع المدير التنفيذي و أعضاء مجلس الإدارة للشركة وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على الموظفين بالشركة.

- **المحددات (صعوبات البحث):**

من خلال دراستنا للموضوع مرت بنا مجموعة من الصعوبات أهمها قلة المراجع المتاحة و الخاصة بموضوعنا، وكذلك واجهتنا صعوبات في إنشاء الجانب التطبيقي حيث أن واجهتنا صعوبات في البحث عن مؤشرات الأداء المالي الخاصة بشركات التامين، وذلك لقلة التطرق إليها في الدراسات السابقة وصعوبة الحصول على المعلومات من الشركة، و بالخصوص طلبي للميزانيات المالية.

الدراسات السابقة:

ومن خلال الدراسات التي إطلعنا عليها يمكن توضيح بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا كما يلي:

1. غوالي محمد البشير: **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية –دراسة حالة سونلغاز، مذكرة ماجستير، كلية التسيير، فرع مالية، جامعة بومرداس 2008-2009.**

حيث تدور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث حول: إلى أي مدى تساهم إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في تسهيل دور و فعالية المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء بالمؤسسة الإقتصادية بصفة عامة و مؤسسة سونلغاز بصفة خاصة.

وقد خلصت الدراسة مفادها أن المراجعة الداخلية تعتبر الركيزة والأداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات المعلومات المحاسبية ,من أجل سلامة مركزها المالي وتحسين الأداء داخل المؤسسة.

2. دراسة عزوز ميلود، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، 2007.**

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الجوانب العامة المتعلقة بالرقابة الداخلية حيث بأن الرقابة الداخلية جد ضرورية في المؤسسات، كون أنها تتضمن كل المقاييس و الأدوات التي تضمن للإدارة العليا تحقيق أهدافها المتمثلة في حماية أصولها و المحافظة عليها ضد الأخطار والاستخدام الكفء للاقتصاد.

3. وجدان علي أحمد، **دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير، في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010.**

جاءت هذه الدراسة بالدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين الأداء، في ظل بيئة تنافسية شديدة، حيث تسعى كل منها إلى تحقيق أهداف المؤسسة وأفضل أداء لها وذلك من خلال إختيار الفريق الإداري الكفء ونظام رقابي فعال الذي يمكنها من الوصول إلى أهدافها.

- من خلال إشكالية دراستنا بالنسبة للدراسات السابقة المطروحة قد فصلنا دور نظام الرقابة الداخلية الفعال في تحسين الأداء المالي من أجل الحصول على القوائم المالية التي ترقى إلى طموحات مستخدميها في شركات التأمين على وجه الخصوص والدور الذي تؤديه الرقابة الداخلية في إظهار مستوى الأداء للشركات واقتراح الحلول.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث في الفصل الأول من البحث المرسوم يجد القارئ عرضا للإطار العام للرقابة الداخلية والذي من خلاله سنتعرف على ماهية الرقابة الداخلية في المبحث الأول، تطورها وبعض المفاهيم المتعلقة بمفهوم الرقابة الداخلية أهداف وأهمية ثم في الأخير تناولنا معايير وإجراءات تطبيق الرقابة الداخلية، وفي الفصل الثاني والذي يتضمن ماهية الأداء المالي لشركات التأمين ويحتوي على مفهوم الأداء بصفة عامة و بعدها مفاهيم أساسية للأداء المالي بصفة خاصة من مفهوم و أهداف، خطواته و تقييمه وكما ذكرنا شركات التأمين وأدائها و بعد ذلك تطرقنا إلى علاقة الرقابة الداخلية بالأداء المالي، ومساهمة الرقابة الداخلية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.

أما الفصل الثالث والذي تحت عنوان الدراسة الميدانية للموضوع تطرقنا فيه حول نشأة التأمين في الجزائر والتقديم بالشركة محل الدراسة الميدانية و ذلك من خلال المدخل التعريفي و طبيعة الدراسة الميدانية من خلال

المقابلة لتبيان العلاقة بين الأداء والرقابة الداخلية ومن ثم تحليل ميزانيات المحاسبية للشركة محل الدراسة من خلال أدوات ونسب التحليل المالي ومن ثم تفسير النتائج وفي الأخير تطرقنا إلى النتائج النهائية للبحث وذلك من خلال دراسة العلاقة بين آلية ودور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين.

الفصل الأول

الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية

تمهيد:

لقد تطور مفهوم الرقابة تطورا كبيرا نتيجة لتطور وكبر حجم المشروعات الإقتصادية وتنوع عملياتها واتساع رقع نشاطها ومما لها دور كبير في تحقيق الربحية ولتحقيق الأهداف المسطرة من قبل إدارة المؤسسة والمشروع، بالإضافة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام موارد وأصول المؤسسة، وتعتبر الرقابة بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة وعملية ينبغي القيام بها بالمؤسسة في جميع مراحل العمل والأهداف الموضوعة لكونها أداة تؤثر على سلوك العاملين وحثهم على أداء العمل بطريقة أفضل.

ومن الضروري أن يكون نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة إقتصاديا بمعنى الحصول على النتائج المتوقعة بأقل التكاليف الممكنة وأن يكون هذا النظام واضحا و سهل ومفهوما لدى القائمين بتطبيقه، ومن هذا سوف نحاول التطرق إليه في ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: الحاجة إلى وجود نظام رقابة داخلية.

المبحث الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية

إن الرقابة الداخلية في المؤسسة تهتم بتحديد السلوك العام للتسيير الذي يهدف إلى الاحترام الصارم للقوانين، كما يعتبر مصدر الثقة في المؤسسة، وتهدف الرقابة الداخلية إلى إدراك وكشف الأخطاء وتحديد الانحرافات وإعطاء طرق تصحيحها وكل هذا يكون بطرق عملية وسريعة وكذلك التأكد من إن التسجيل المحاسبي والجرد قد تم القيام بهما من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الأول: نشأة نظام الرقابة الداخلية

إن فكرة نظام الرقابة الداخلية في حد ذاتها قديمة وسادت بدرجات متفاوتة، إلا أن الاهتمام بها أزداد في أواخر النصف الأول من القرن العشرين بسبب مجموعة من العوامل التي ساعدت على ذلك ونذكر منها كبر حجم المؤسسات وتعدد العمليات التي تقوم بها، إضرار الإدارة إلى توزيع وتفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة، حاجة الإدارة إلى بيانات و معلومات دورية دقيقة، والعامل الرئيسي لتطور نظام الرقابة الداخلية هو الماسة للإدارة لحماية وصيانة أموال المؤسسة.

حيث ظهرت الرقابة الداخلية في المؤسسات على إثر فضيحة " Watergate " لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات القرن الماضي، وهذا من خلال تبني الكونلرس الأمريكي ما يسمى باتفاقية الممارسات الأجنبية المشبوهة، سنة 1977 والتي نصت على إلزامية وضع أنظمة للرقابة الداخلية لمساعدة المؤسسات الأمريكية على التحكم في المخاطر التي تواجهها[1].

فكبر حجم المؤسسات وتعدد العمليات التي تقوم بها راجع إلى النمو الضخم لحجمها وتنوع أعمالها من خلال الإندماج والتفرع و النمو الطبيعي وكل هذا أدى إلى صعوبة الإتصال الشخصي في إدارة المؤسسة، الشيء الذي أدى إلى الإعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية، الموازنات، تقسيم العمل و غيرها[2].

أما بالنسبة للتوزيع وتفويض السلطة والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية فيمكن إرجاعه إلى التوسع الجغرافي للمؤسسات الذي يدعو إلى توزيع السلطات والمسؤوليات على المديريات الفرعية مما يسمح بتنفيذ كل الأعمال واتخاذ القرارات في الوقت والمكان المناسبين، على أن تكون المسؤولية أمام المديرية العامة تقع على عاتق هذه المديريات الفرعية أو الوحدات المتواجدة في المناطق الأخرى[3].

أما بالنسبة للبيانات الدورية التي هي بحاجة لها إدارة المؤسسة، فهي تظهر من خلال حصول هذه الأخيرة على تقارير دورية على الأوجه المختلفة لنشاطها من أجل إتخاذ أنجح القرارات وسبها لتصحيح

---

[1] Hong thai ,N, Le contrôle interne: Mettre hors risques l'entreprise, Paris , ED, L'harmatton,1999,p91.

[2] خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص 132.

[3] صديقي مسعود، " مراجعة نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 2000 ، ص83.

الإنحرافات، وحتى تكون هذه التقارير صحيحة ويمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات لابد من وجود نظام للرقابة الداخلية سليم.

ومن العوامل الرئيسية لنشأة نظام الرقابة الداخلية هي الحاجة الماسة لإدارة المؤسسة لصيانة وحماية أموالها من خلال توفير نظام للرقابة الداخلية سليم يحد ويمنع حدوث الأخطاء والغش أو تقليل إحتمال إرتكابها.

المطلب الثاني: مفهوم نظام الرقابة الداخلية وخصائصه

إن المقصود بنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة هو تحديد السلوك العام للتسيير الذي يسعى إلى إحترام صارم للإجراءات والقوانين، كما أنها تعتبر مصدر كل من الثقة و الآمان في المنشأة، فبصفة عامة تهدف الرقابة الداخلية إلى إدراك وكشف بطريقة عملية وسريعة الأخطاء والانحرافات، كما أنها تتأكد من أن الجرد والتسجيل مطابقان للحقيقة وللقواعد الخاصة بالمؤسسة[1].

هذا و يمكن إدراج ضمن مفاهيم نظام الرقابة الداخلية، التعاريف التالية:

التعريف الأول: نظام الرقابة الداخلية هو تخطيط للتنظيم الإداري للمؤسسة وما يرتبط به من وسائل ومقاييس تستخدم داخل المؤسسة للمحافظة على الأصول، واختيار دقة البيانات المحاسبية ومدى الإعتماد عليها وتنمية الكفاءة الإنتاجية وتشجيع السير للسياسات الإدارية في طريقها المرسوم[2].

التعريف الثاني: عرف مكتب المحاسبة العام الأمريكي GAO نظام الرقابة الداخلية على أنها:

خطة للتنظيم وكل الطرق الخاصة باستعمال الأصول التي تمتلكها الوحدة والمحافظة عليها ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية (الرقابة المحاسبية)، وتحسين الهيكل التنظيمي والعمل على تحقيق أهداف الخطة والإنتاجية، البرمجة، الكفاءة والإقتصاد، الفعالية وتشجيع التعاون بين العاملين واتخاذ السياسات الإدارية المناسبة (الرقابة الإدارية)[3].

التعريف الثالث: أنه الوظيفة الرابعة من الوظائف الأساسية للإدارة وبها تكتمل العملية الإدارية[4].

وبصفة عامة يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية هو خطة تنظيمية و إجراءات ووسائل مبنية لأجل حماية الأصول والتأكد من صحة البيانات المحاسبية، وذلك لتحقيق الرقابة الوقائية (لمنع الغش والأخطاء والتلاعب) والسرعة في اكتشافها عند حدوثه، وكذلك السيطرة على مواطن الإسراف في استخدام الموارد المتاحة وزيادة الكفاءة الإنتاجي.

ومن التعاريف السابقة نستخلص الخصائص التالية لنظام الرقابة الداخلية[5]:

---

[1] Hamini Allel : Le Contrôle Interne et L'élaboration du bilan comptable, Alger, OPU, 1993, page 22.

[2] محمد التهامي طواهر، صديقي مسعود، "المراجعة وتدقيق الحسابات"، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص 84.

[3] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2001، ص233.

[4] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، دار الجامعة، الإسكندرية، بدون سنة، ص555.

[5] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2009، ص46.

1- الرقابة الداخلية جزء لا يتجزءا من العمليات، حيث تكون الرقابة الداخلية عبارة عن رقابة إدارية مبنية كجزء من نظام المؤسسة و كجزء من بيئتها لمساعدة الإداريين في تشغيل المؤسسة وفي تحقيق أهدافها بشكل مستمر.

2- الرقابة الداخلية نظام يضعه وينفذه الإنسان، فالإنسان هو الذي يساعد على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية، لأن مسؤولية نظام الرقابة الجيد في أيدي الإداريين لذلك تجد كافة الأفراد في تلك المؤسسة يلعبون دورا هاما في تحقيق ذلك.

3- الرقابة الداخلية تعطي تأكيدا معقولا وليس مطلقا، إذ على الإدارة أن تصمم وتطبق أنظمة الرقابة بالاعتماد على تكلفتها ومنفعتها، وبغض النظر عن مدى سلامة التصميم والتشغيل فإن أنظمة الرقابة الداخلية لا تستطيع تقديم تأكيدات مطلقة حول تحقيق أهداف الشركة لأن ثمة عوامل خارجة عن نطاق السيطرة وتأثير الإدارة تؤثر في تحقيق هدافها، فمثلا تعمل كل من أخطاء الإنسان والأخطاء في الأحكام والتآمر لتجاوز أنظمة الرقابة[1].

المطلب الثالث: أهداف وأنواع نظام الرقابة الداخلية

أولا: أهداف نظام الرقابة الداخلية

وتبعا لما سبق تكمن الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية في الأمور التالية[2]:

- حماية أصول المشروع.
- دقة البيانات المحاسبية ودرجة الإعتماد عليها.
- الإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية.
- الإلتزام بالقوانين واللوائح والسياسات.

وفيما يلي نتناول الأهداف السابقة للرقابة الداخلية بشيء من التفصيل:

أولا: حماية أصول المشروع[3]:

تمثل حماية أصول المشروع وممتلكاته المختلفة هدفا رئيسيا من أهداف الرقابة الداخلية في المشروع، وتتخذ حماية أصول المشروع أشكالا وأساليب مختلفة ومتعددة في توفير الحماية التامة لأصول المشروع من التبذير أو الضياع أو السرقة والإختلاس..

ويمكن أن تتحقق الحماية عن طريق:

[1] مرجع سابق، ص47.

[2] عبد الله، خالد أمين، مرجع سابق، ص77.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001، ص 164- 16 .

- ✓ الوقاية من الأخطاء المعتمدة: التي قد ترتكب عند معالجة العمليات بقصد إخفاء انحراف معين أو غش أو اختلاس، ولاشك أن ذلك يعتمد على تخطيط مسبق ومتعمد من قبل أفراد غير أمناء على ما يقومون به من عمل، وتتوفر فيهم سوء النية المبنية مسبقا لارتكاب مثل هذه الأخطاء.
- ✓ الوقاية من الأخطاء الغير معتمدة: وتنتج هذه الأخطاء عادة من التطبيق الخاطئ للمبادئ والقواعد المحاسبية، أو الجهل بهذه القواعد عند العاملين في المجال المحاسبي في المشروع.
- ✓ المحافظة على الأصول من الاختلاس والسرقة والغش: ويعني ذلك حماية الأصول من التصرفات غير المشروعة وغير المقبولة بصفة عامة، والتي يتم ارتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها والاختلاس أو السرقة أو الغش كلها أمور مرفوضة وغير مقبولة، حيث يترتب على ارتكاب أي منها مسائلة الأفراد المسئولين عنه، وفقا لقواعد أو قوانين أو لوائح خاصة بالمشروع أو طبقا للقانون العام في الدولة.

ثانيا: دقة البيانات المحاسبية و درجة الإعتماد عليها:

يترتب على مزاولة الأنشطة المختلفة للمنشأة مجموعة من العمليات المالية و الغير مالية التي تتطلب تطبيق نظام الرقابة الداخلية عليها.

وتنتج هذه العمليات عن وجود مبادلة إنتاج المشروع أو خدماته من خلال سلسلة من الخطوات تتضمن التصريح بالعمليات وتنفيذها و تسجيلها دفتريا والمحاسبة عن نتائجها نستخلصها فيما يلي:

1. التصريح بالعمليات
2. تنفيذ العمليات.
3. التسجيل الدفتري للعمليات.
4. المحاسبة عن نتائج العمليات.

ثالثا: الإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية[1]:

بعد الإهتمام بالكفاءة الإنتاجية وزيادتها وتطويرها من الأهداف الرئيسية، لإدارة المشروع حيث يمكن أن تلعب الرقابة الداخلية دورها في هذا المجال عن طريق:

- رقابة عناصر الإنتاج (من الموارد والعمال والأجهزة والمعدات..إلخ).
- متابعة مراحل العملية الإنتاجية لتحديد أي خروج عن نظام خاص بالمشروع.
- تقييم نتائج العملية الإنتاجية ومدى تحقيق أهدافها عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.

والجدير بالذكر أن الكفاءة الإنتاجية تعني تحقيق العلاقة المثلى بين المدخلات (من المواد الأولية وعناصر الإنتاج) والمخرجات (من الإنتاج التام من السلع أو الخدمات النهائية).

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، مرجع سابق، ص 168-169-170.

رابعا: الإلتزام بالقوانين واللوائح والسياسات[1]:

لاشك أن جميع أنشطة و عمليات المشروع تعتمد على مجموعة من القواعد والقوانين واللوائح والسياسات التي تحدد:

- المستويات الإدارية المختلفة في هذا المشروع.
- خطوط السلطة والمسؤولية داخل هذه المستويات.
- حقوق وواجبات كل فرد من العاملين داخل المشروع.
- تسلسل الإجراءات الموضوعية اللازمة لتنفيذ الأعمال.
- الضوابط التي تحكم طبيعة العمل داخل المشروع.
- السياسات الإدارية المتبعة داخل المشروع مثل سياسات الإنتاج، سياسات البيع والتسويق والإئتمان.. إلخ.
- سياسات توزيع وتكوين الإحتياطات.
- سياسات تشغيل الأصول الثابتة وطريقة إهتلاكها.
- اللوائح والقواعد الخاصة في عمليات الجرد السنوي والتسويات الجردية.
- القواعد الخاصة بالتصريف بالأصول المهتلكة دفتريا أو التي تم تكهنها.
- القواعد المحاسبية المتعارف عليها خاصة في مجال المعالجة المحاسبية لعمليات المشروع.

ثانيا: أنواع نظام الرقابة الداخلية

يمكن تقسيم الرقابة الداخلية إلى رقابة محاسبية ورقابة إدارية وضبط داخلي.

1. الرقابة المحاسبية:

تتمثل الرقابة المحاسبية في الإجراءات التي تتعلق بحماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية ومطابقة الأصول المدرجة بدفاتر وسجلات الشركة مع الأصول الموجودة بالفعل في أقسام الشركة المختلفة[2].

حيث تهدف الرقابة المحاسبية إلى التحقق من دقة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية ومن الأدوات الهامة في هذا المجال ما يلي[3]:

- مراجعة مستندية.
- مراجعة فنية.
- تقييم العمل وفقا لمستويات إدارية مختلفة.
- إتباع نظام محاسبي سليم و متكامل.

[1] نفس المرجع السابق، ص 171 إلى 178.

[2] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005-2006، ص58.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي، مصر، 2004، ص 155.

- توفر نظام متكامل للضبط الداخلي.

2. **الرقابة الإدارية:**

تهدف الرقابة الإدارية إلى التحقق من كفاءة أداء العمليات التشغيلية في الشركة والتحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح، والسياسات التي وضعتها إدارة الشركة، وترتبط الرقابة الإدارية بالأقسام التشغيلية في الشركة وليس بالإدارة المالية، وذلك نظرا لعدم ارتباط الرقابة الإدارية بصورة مباشرة بالسجلات والدفاتر المالية[1].

ومن الأدوات الهامة في هذا المجال نجد[2]:

- الموازنات التخطيطية، موازنات البرامج والأداء.
- أنظمة التكاليف المعيارية.
- التسجيلات الإحصائية والرياضية.
- دراسة الزمن والحركة.
- التقارير الدورية.

قمنا بإدارج هذا الجدول ليختصر لنا الإختلاف بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية كما يلي:

الجدول رقم (01): المقارنة بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية.

وجه المقارنة	الرقابة المحاسبية	الرقابة الإدارية
الهدف من الرقابة	– التحقق من دقة المعلومات المالية الواردة في القوائم والتقارير المالية بهدف حماية الأصول من الضياع والإختلاس وسوء الإستخدام.	– التحقق من كفاءة أداء العمليات التشغيلية . – التحقق من الإلتزام بالقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات التي وضعتها إدارة الشركة.
طبيعة عمل الرقابة	– التحقق من تنفيذ عمليات المنشأة وفقا لنظام تفويض السلطة الملائم والمعتمد من الإدارة. – التحقق من أن عمليات المنشأة قد تم تسجيلها في الدفاتر والسجلات طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.	– التحقق من تنفيذ وتطبيق الإجراءات والسياسات الإدارية.

المصدر: عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005-2006، ص60.

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص59.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا ، مرجع سابق، ص 155.

3. **الضبط الداخلي:**

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول الشركة من الإختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع الرقابة الذاتية، حيث يجب على كل موظف مراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات أو السلطات والمسؤوليات[1].

وفيما يلي لدينا الشكل التالي يوضح أهم النقاط الرئيسية لوظائف أقسام نظام الرقابة الداخلية:

الشكل رقم (01): الوظائف الرئيسية لأنواع الرقابة الداخلية

المصدر: عبد الرحمان توفيق، الرقابة المالية والتدقيق الداخلي، مركز الخبرات المهنية للإدارة ، بميك، مصر، الطبعة الثالثة، 2004، ص 23.

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص168.

المبحث الثاني: الحاجة إلى وجود نظام رقابة داخلية

نتيجة لاحتواء نظام الرقابة الداخلية على مقومات أساسية ولها عدد من الأدوات والوسائل ذات أهمية تمكنها من تحقيق أهدافها وأهداف المؤسسة بشكل عام في توليد معلومات ذات مصداقية من هنا أتت الحاجة إلى وجود نظام رقابة داخلية بالمؤسسة[1].

المطلب الأول: أهمية نظام الرقابة الداخلية.

إن زيادة واتساع نطاق الأنشطة والبرامج الإقتصادية التي تمارسها الوحدات الإقتصادية على إختلاف أنواعها وأشكالها أدى إلى زيادة وإبراز الرغبة في الحصول على تقييم داخلي ومستقل في فاعلية الإدارة داخل هذه الوحدات وهذا ما يدخل في نطاق أعمال الرقابة الداخلية والتي تعتبر من أهم أدوات الرقابة حيث يتوقف على مدى نجاح وقوة نظام الرقابة الداخلية فيما يلي[2]:

- نجاح وكفاءة و فاعلية رقابة ومتابعة وتقييم أداء ما تقوم به الوحدة من أنشطة وبرامج مختلفة.
- زيادة كفاءة و أداء العاملين في الوحدة في مجال تنفيذ وأداء أعمالهم والأنشطة الموكلة لكل مهنة.
- مدى تحقيق النتائج المطلوبة ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية الموضوعة من قبل لأنشطة وبرامج الوحدة.
- مدى ما يقوم به المراجع الخارجي من خطوات وما يبذله من جهود هو ومساعديه في سبيل وضع وتحديد الإطار الملائم لبرنامج مراجعته ونطاق هذا البرنامج وما يشتمله من إجمال أو تفصيل خاص بإجراءات مراجعته لعمليات وأنشطة الوحدة أو المنشأة موضوع التدقيق (المراجعة).
- المساعدة على إكتشاف الإنحرافات أو الأخطاء عند تنفيذ أنشطة وبرامج المنشأة قبل وقوعها حتى يمكن تجنبها، ويمثل ذلك جوهر الرقابة الداخلية التي يجب أن تكون في نفس الوقت رقابة وقائية كلما أمكن ذلك.

ونظرا للأهمية الكبيرة للرقابة الداخلية في مختلف الوحدات الإقتصادية الخاصة أو العامة أو الحكومية فقد حظيت بالعديد من الدراسات العلمية التي تهدف إلى تقييم دورها والعمل على زيادة فاعلية هذا الدور وتحديد العوامل التي تؤثر على كفاءة وفاعلية هذا الدور في المجالات المختلفة داخل هذه الوحدات.

---

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص231-232.

[2] عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الإقتصادية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير: تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1995، 2007/2006، ص55-56.

المطلب الثاني: وسائل نظام الرقابة الداخلية ومكوناتها

سنتطرق في هذا المطلب لوسائل نظام الرقابة الداخلية ومن ثم مكوناته.

أولا: وسائل نظام الرقابة الداخلية

لنظام الرقابة الداخلية عدة وسائل يعتمد عليها، لاختبار مدى تأدية نظام الرقابة الداخلية، للأهداف المنوطة به وتتمثل هذه الوسائل فيما يلي[1]:

1. **خطة تنظيمية:** للقيام بالرقابة الداخلية يجب توفير خطة تنظيمية، تستجيب في كل الحالات إلى القرارات التي تتخذها الإدارة، ومحاولة منها توجيهها نحو ما يخدم مصلحة وأهداف المؤسسة، وتحدد الركائز الأساسية التي يجب أن تتوفر في الخطة التنظيمية وهي كالأتي:
   - تحديد الأهداف العامة للمؤسسة.
   - تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة، ومختلف مستوياته مع إبراز العلاقة التسلسلية بين مختلف المستويات والأنشطة.
   - تحديد المسؤوليات وتقسيم العمل.

   حيث أن هذه الوسيلة تعمل على تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية من خلال ما يلي:
   - العمل على رفع فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية.
   - وجود وحدات قياس، تمكن من تحديد نتائج الأنشطة المختلفة للمؤسسة.
   - العمل على حماية أصول المؤسسة، من خلال تقسيم العمل.
2. **المناهج والإجراءات:** تعتبر المناهج والإجراءات، من بين أهم الوسائل التي يعتمد عليها المسيرين، في تحقيق الأهداف المرجوة، من نظام الرقابة الداخلية، ففهم وتطبيق هاتين الوسيلتين يساعد على حماية الأصول، الإلتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة، إذ تشتمل الطرق كل من طريقة الإستغلال، الإنتاج، والبيع، كما تعمل المؤسسة على وضع إجراءات، من شأنها أن توضع بعض النقاط الغامضة، أو محاولة تعديل في إجراء ما، لتحسين من أداء المؤسسة وتمكين نظام الرقابة الداخلية، من تحقيق الهدف العام للمؤسسة.
3. **المقاييس المختلفة:**

تستعمل المقاييس المختلفة داخل المؤسسة لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية[2]:

[1] عزوز ميلود، مرجع سابق، ص60.

[2] أ. مسعود صديقي، دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الإقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد ، جامعة ورقلة، 2003، ص82.

- درجة مصداقية المعلومات المقدمة؛
- مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية؛
- إحترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لعودة المعلومات المطابقة.

ثانيا: مكونات نظام الرقابة الداخلية

يتطلب تصميم وتنفيذ أي نظام للرقابة الداخلية، مراعاة خمس مكونات أساسية، لابد من الإهتمام بها لضمان تحقيق الأهداف الرقابية، وتتمثل هذه المكونات فيما يلي[1]:

1- بيئة الرقابة

تعتبر البيئة الرقابية الأرضية التي تقوم عليها المكونات الأخرى وأساس تحقيق نظام رقابي فعال وهي تتكون من:

أ – عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة

وتتمثل في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة، والقيم الأخلاقية السائدة لدى العاملين والإدارة والمعايير السلوكية المطبقة وكيفية استخدامها في الواقع العملي لتشجيع الأداء الأخلاقي.

ب – عوامل لها صلة بتنظيم المؤسسة نفسها

وتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفء ومدى تحديد السلطات والمسؤوليات، وسياسات الأفراد وممارساتهم المختلفة، ومدى الالتزام بسياسات المؤسسة.

2- . تقييم المخاطر

تتعرض أي منشأة للعديد من المخاطر عند مزاولتها لأعمالها (مخاطر تشغيلية، قانونية ...الخ) إذ لابد لها من تحديد وتحليل هذه المخاطر ومحاولة تخفيف حدة تأثرها إلى مستويات مقبولة.

ويمكن ذكر أهم هذه المخاطر فيما يأتي:

- مخاطر السيولة والتي تتحدد من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات البنك من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض.
- مخاطر متعلقة بالإئتمان مثل فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين.

3- أنشطة الرقابة

تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات والقواعد التي تعمل على تحقيق الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة، وإدارة المخاطر بفعالية وتتمثل هذه الأنشطة في[2]:

– أنشطة الرقابة على التشغيل: وهي تهتم بمراقبة ومتابعة تشغيل عمليات المؤسسة.

– أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية: وتهدف إلى إعداد تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها.

[1] فتحي رزق السوافيري وآخرون، الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002 ، ص ص 19–20.
[2] مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 82.

– أنشطة الرقابة على الالتزام: وتهدف إلى التأكد من الالتزام بالقوانين التي تطبق في المؤسسة[1].

4- المعلومات والاتصالات

يهدف هذا العنصر إلى تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة أو الحصول عليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة، عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات، تسمح بتدقيق تلك المعلومات وإعداد التقارير المالية.

إن المعلومات يجب أن تتصف بالوضوح والدقة وفي مواعيد دقيقة أيضا، حتى تتمكن المؤسسة من الإستفادة من هذه المعلومات في وظيفتها الرقابية واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

5- المتابعة

ويقصد بها المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات هيكل الرقابة الداخلية وذلك للتحقق من فعالية وكفاءة هذا النظام، لأن الإجراءات التي تطبقها المؤسسة في كل أنواع أنشطتها قد تصبح غير كافية أو لا تصلح للتطبيق من فترة زمنية إلى أخرى، لذلك يجب أن تحدث الإدارة تطورات في هذه الإجراءات من فترة إلى أخرى.

المطلب الثالث: مقومات نظام الرقابة الداخلية

إن الحاجة لوظيفة الرقابة، إنما تنشأ نتيجة وجود إحتمال لحدوث أخطاء في تنفيذ الأهداف الموضوعة مسبقا، وبالتالي يوجد إرتباط تام بين وظيفة الرقابة وكل من وظيفتي التخطيط والتنظيم، طالما أنها تصحح ما تم تخطيطه وتنظيمه، ومن خلال تعريفات نظام الرقابة الداخلية السابقة فإنه يتضح وجود جوانب إدارية وأخرى محاسبية كمقومات لنظام الرقابة الداخلية السليم، أين يتوقف نجاحه وفاعليته كنظام في أي مؤسسة على مدى توافر هذه المقومات والدعائم الأساسية الضرورية اللازمة لخلق نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية وسنوضح مقومات نظام الرقابة الداخلية في النقاط التالية[2]:

أ- وجود خطة تنظيمية سليمة للمشروع.. وأن تتناسب هذه الخطة مع حجم المشروع وطبيعة نشاطه، وتتضمن تحديد المسئوليات والصلاحيات بدقة ووضوح، وأن تكون مرنة لمواجهة أية تطورات أو تعديلات مستقبلية .. ويستند التنظيم على أداء العمل من خلال قنوات محددة بما يمكن من متابعة أداء العمل من خلال قنوات محددة بما يمكن من متابعة الأداء بطريقة أسهل، وبما يوفر النفقة من خلال توفير جهد العمل الزائد وطول إجراءاته، وبالتالي يعتبر تبسيط العمل وإجراءاته من أسس توفير الحياة للمشروع، ويتم بإعداد ما يسمى بالهياكل التنظيمية.

ب- دقة توزيع العمل، وتحديد المسئوليات بين الإدارات المختلفة، وفي داخل كل إدارة، وبين العاملين، توزيعا دقيقا مع تجنب أي تداخل أو تعارض فيما بينها، ويتم ذلك بتجزئة عمل الوظيفة الواحدة لكل ما

[1] فتحي رزق السوفيري وآخرون، المرجع السابق، ص 19-20.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1998، ص 179-180.

يحتويه من جزئيات بحيث تتحدد مسئولية الوظيفة في حدود ما تحتويه من جزئيات يتم تسجيلها تحت مسمى الوظيفة في (بطاقة التوصيف)، ثم يتم إختيار الشخص الذي يمكنه تأدية هذه الوظيفة (إشتراطات الوظيفة) وإستنادها إليه (التسكين)...

ت- التدريب ... ويتم تدريب العاملين داخليا وخارجيا لتمكينهم من أداء ما يناط بهم من أعمال مما يوفر الحماية للعمل والعاملين ويمكن من سهولة إجراء الترقيات، وللإحلال السريع عند الحاجة. ويساند هذا التدريب الإطلاع على نظم العمل المكتوبة على شكل كتيبات أو تعاميم دورية تصدر عن إدارة المشروع.

ث- إن وجود نظام محاسبي سليم، يضمن تعميم السجلات والدفاتر المستخدمة، وتحديد المستندات اللازمة وخطة سيرها في المراحل المختلفة ووضع دليل مبوب للحسابات يكفل سرعة التعرف على الحسابات وتسجيل العمليات في الدفاتر، ولاشك إستخدام الوسائل الآلية والحسابات الإلكترونية يؤدي إلى التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية، الأمر الذي يدعم نظام المراقبة الداخلية[1].

ج- وجود نظام دقيق للتأكد من تنفيذ الإجراءات الموضوعة، وذلك للتأكد من أن كل عملية يتم إنجازها طبقا للإجراءات الموضوعة وحسب دورتها المحددة وتتابعها الصحيح، ويتم ذلك عادة بتجميع هذه الإجراءات وترتيبها في كتيبات.

ح- وجود نظام لتقييم الأداء وذلك بهدف التحقق من الإلتزام بمستويات الأداء الموضوعة، ثم تحديد الإنحرافات عنها، والبحث في أسبابها، ووسائل علاجه[2].

خ- وجود نظام جيد للحوافز والروادع، وذلك بوضع الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع العاملين وزيادة حماسهم للعمل، وزيادة إنتاجيتهم كما ونوعا بأقل تكلفة وفي حدود البرامج المقررة، وفي حدود إمكانياتهم وقدراتهم، بحيث يتم على أساسها مكافأة المجد ومعاقبة المقصر.

د- وجود برنامج لإجازات الموظفين، يراعى فيه عدم تراكم أو تجزئة الإجازات السنوية للموظفين، ووجوب قيامهم بإجازتهم السنوية، وذلك لراحتهم وإستعادة نشاطهم من ناحية، وللكشف عن أي قصور في أدائهم، إن وجد، من ناحية أخرى. كما يساعد ذلك أيضا في إيجاد البدائل التي يمكنها أداء العمل حال تغير الظروف بالنقل أو الغياب لأي سبب من الأسباب.

ذ- إتخاذ الإجراءات الوقائية الكافية بهدف المحافظة على الأصول والموجودات من السرقة والضياع والتلف مثل: إحكام إغلاق الأبواب وتشديد الحراسة عليها – ترتيب المخازن والتفتيش الدوري عليها – التأمين ضد الأخطار السرقة والحريق – التأمين على المصارف ضد خيانة الأمانة...

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 180

[2] مرجع سابق، ص 181 .

ر- التقارير .. وتخدم أغراضا متعددة من ضمنها المراقبة الداخلية وباعتبارها أحد عناصرها.. فهي تخدم الخطة الموضوعية للعمل من ناحية الرقابة على الإنتاج وجودته، كما أنها توفر الرقابة على الأموال وتدفقاتها، ومعالجة الإنحرافات السابقة عند عدم بلوغ الأرباح المستهدفة للنشاط، وذلك بمقارنة أرقام النتائج الفعلية بأرقام الخطط المستهدفة بالموازنات التخطيطية.

ز- وفي ظل النظام المحاسبي الذي يقوم على التشغيل الإلكتروني للبيانات، ولتحقيق أهداف المراقبة الداخلية، فإنه يجب إعداد تنظيم داخلي لإدارة التشغيل الإلكتروني للبيانات بحيث يتضمن:

1. إنفصال واستقلالية وظائف: محلل النظم – مصمم البرامج – وظيفة التشغيل – مهمة الحفظ والرقابة على البرامج وملفات البيانات[1].
2. وجود قسم داخل الإدارة للإشراف والرقابة على المدخلات والمخرجات مع وجود إجراءات دقيقة وواضحة لمعالجة عمليات المصرف.
3. إستقلالية هذه الإدارة عن الإدارات المستفيدة.

المبحث الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية

نظام الرقابة الداخلية الفعال هو النظام الذي يشتمل على البيئة والإجراءات الرقابية كما تشمل السياسات والإجراءات والأساليب الرقابية المطبقة بواسطة إدارة المنشأة لمساعدتها في تحقيق الأهداف الإدارية وكذلك ضمان الأداء الفعال للمنشأة بصورة عملية ونوضح ذلك من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: إجراءات تنفيذ نظام الرقابة الداخلية

لابد من إتخاذ عدد من الإجراءات التنظيمية لتحقيق الرقابة الداخلية وهذه الإجراءات وجدت تضم[2]:

- إجراءات تنظيمية وإدارية.
- إجراءات محاسبية.
- إجراءات عامة.

أولا: الإجراءات التنظيمية والإدارية:

وتضم الإجراءات التنظيمية والإدارية النواحي التالي:

- تحديد إختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل.
- توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعملية ما من البداية للنهاية، وبحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر.
- توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد تبعة الخطأ والإهمال.
- تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف التالية:

[1] نفس المرجع السابق، ص 181.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص171.

أ- وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها.

ب- وظيفة الإحتفاظ بعهد الأصول.

ج- وظيفة قيد التسجيل.

- تنظيم الأقسام بحيث يجتمع الموظفون الذين يقومون بعمل واحد في حجرة واحدة أو صالة واحدة.
- إيجاد روتين يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل بحيث لا تترك فرصة لأي موظف للتصرف الشخصي إلا بموافقة شخص آخر مسئول.
- إعطاء تعليمات صريحة بأن يقوم كل موظف بالتوقيع على المستندات لما قام به من عمل.
- إستخراج المستندات من أصل وعدة صور (أحيانا عدة ألوان) تختم كل إدارة معينة بصورة ذات لون معين.
- إجراء حركة التنقلات بين الموظفين من حين لأخر وبحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل[1].

ثانيا: الإجراءات المحاسبية:

وتضم الإجراءات المحاسبية النواحي التالية:

- إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها لأن هذا يقلل من فرص الغش والإحتيال، ويساعد إدارة المشروع على الحصول على ما تريده من عمليات بسرعة.
- إصدار التعليمات بعدم ثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسئولين ومرفقة به الوثائق المؤيدة الأخرى.
- عدم إشراك أي موظف في مراجعة عمل قام به، بل يجب ان يراجعه موظف آخر.
- إستعمال الآلات المحاسبية مما يسهل الضبط الحسابي ويقلل من إحتمالات الخطأ ويقود إلى سرعة إنجاز العمل.
- إستخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري مثل موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الإجمالية..إلخ.
- إجراء مطابقة دورية بين الكشوف الواردة من الخارج والأرصدة في الدفاتر والسجلات كما في حالة البنوك والموردين ومصادقات العملاء...إلخ.
- القيام بجرد مفاجئ دوريا للنقدية والبضاعة والإستثمارات ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية.

[1] وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر، 2010، ص39.

ثالثا: الإجراءات العامة:

وتضم:

- التأمين على الممتلكات المنشأة ضد جميع الأخطار.
- التأمين على الموظفين الذين بحوزتهم عهد النقدية أو بضائع أوراق مالية أو تجارية.
- وضع نظام وقائي سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر.
- إستخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في الشروع كتوقيع الشيكات وعهدة الخزائن والنقدية.
- إستخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول بحيث تكون عرضة للتلاعب والإختلاس وغالبا ما تكون هذه السلطة بقسم المراجعة الداخلية[1].

ولدينا الشكل الموالي يوضح إجراءات نظام الرقابة الداخلية:

الشكل رقم (02) : إجراءات نظام الرقابة الداخلية

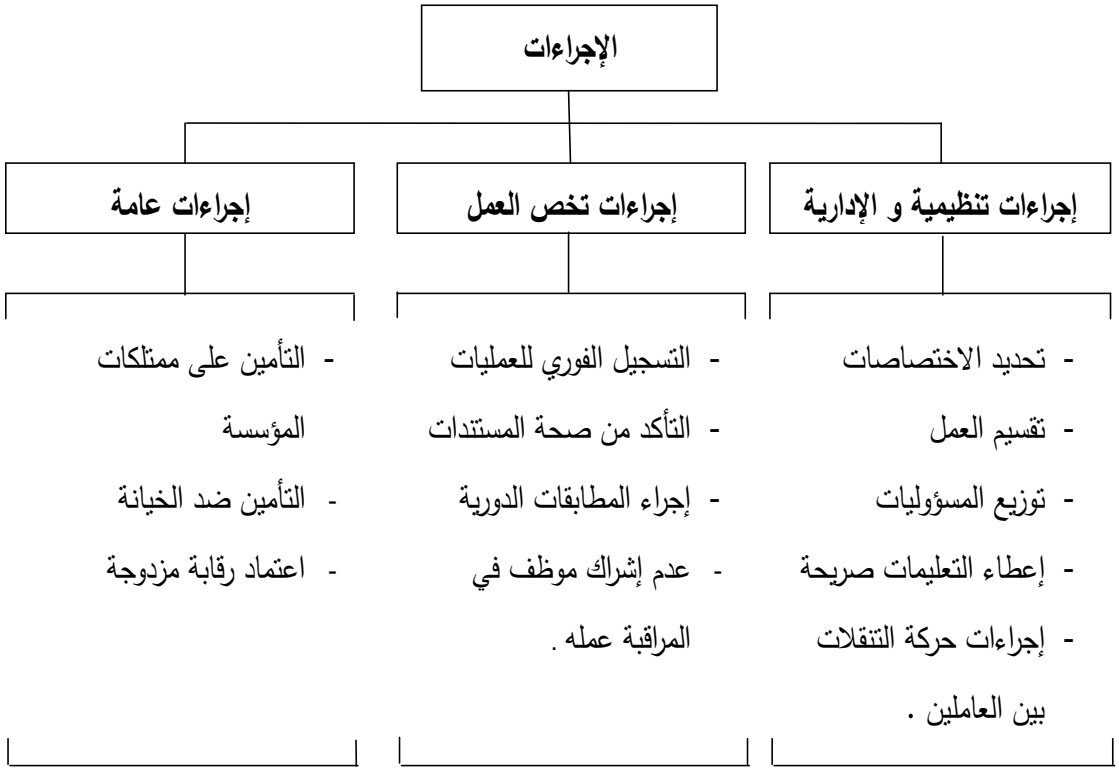

المصدر: محمد التهامي طواهر، مرجع سابق، ص123.

[1] وجدان علي أحمد، المرجع السابق، ص40.

المطلب الثاني: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

يلجأ الرقيب الخارجي في فحصه ودراسته لأنظمة الرقابة الداخلية والحكم على مدى كفايتها لعدة وسائل، أهمها[1]:

1- وسيلة الملخص التذكيري:

وهذا الملخص عبارة عن بيان عام بالطرق والوسائل التي يتميز بها نظام سليم للضبط الداخلي، ويستخدم في المنشآت الصغيرة وذات الطبيعة المتشابهة، وأهم مميزات هذا الملخص كونها تعطي قدر مناسب للهيئة بالتصرف في تقييم نظام الرقابة الداخلية واختصارا في الوقت والجهد المبذولين وعدم إغفال أي نقطة من النقاط الرئيسية ويعاب هذه الطريقة أنها لا تعطي للمراقب الإثبات الكتابي لما سيضمنه من ملاحظات حول النظام في تقريره، ولا تستخدم إلا في المنشأة ذات الطبيعة المتشابهة، ولا تدع مجالا للرقيب في تطوير معلوماته إذا ما تضمنت تفاصيل كثيرة.

2- وسيلة التقرير الوصفي:

وفق هذه الطريقة يطلب إلى القائمين بعملية المسح تقديم تقرير خاص يشرح الإجراءات المتبعة في المنشأة لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الضبط وخط سير المستندات، وينهي التقرير بنقاط الضعف الموجودة في النظام ومحاسن النظام، وتستخدم هذه الطريقة في المنشآت الصغيرة جدا والتي يكون عادة نظام الضبط الداخلي فيها محددا و بسيطا.

3- وسيلة دراسة الخرائط التنظيمية:

تتم هذه الطريقة برسم الخريطة التنظيمية العامة للمنشأة وخرائط الدورات المستندية حيث تتم تحضيرها بطريقة تفصيلية تشمل تحديد الإدارات والأقسام التابعة للمنشأة وأسماء الأشخاص المسؤولين ووظائفهم والأعمال التي يقومون بها بالإضافة إلى ضرورة الحصول على معلومات دقيقة للنظام المحاسبي والدورة المستندية لكل عملية من عمليات المنشأة، يؤخذ على هذه الطريقة صعوبة رسم الخرائط واستنتاج نظم الضبط الداخلي من واقعها[2].

4- وسيلة فحص النظام المحاسبي:

تتم دراسة كفاية نظم الضبط الداخلي وفق هذه طريقة عن طريق الحصول على قائمة بالدفاتر المحاسبية وأسماء المسئولين عن إنشائها وتدقيقها، وقائمة بأسماء الأشخاص المسؤولين عن الإحتفاظ بعهدة الأصول وقائمة تبين طبيعة المستندات المثبتة لحركة الأموال الواردة للمنشأة والصادرة منها ودورة تلك المستندات، ويتم إجراء دراسة مقارنة لهذه القوائم لغرض التأكد من فصل وظيفة أداء العمليات عن وظيفة الإحتفاظ بالأموال وعن وظيفة المحاسبة عن العمليات والأصول بشكل يؤدي إلى التأكد من توفر نظام سليم للضبط الداخلي.

[1] نفس المرجع السابق، ص45.

[2] خلف عبد الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي، دار الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص141.

5- خرائط التدفق:

الجدول التالي يوضح أهم خرائط التدفق رموز التي أصدرها المجلس الوطني لمحافظي المحسابات:

الجدول رقم 02: أهم الرموز المستخدمة في رسم خرائط التدفق في المراجعة

الأشـكال	الـبيان
	- بيانات
	- دوران وثيقة (الرقم على اليسار يمثل عدد نسخ الوثيقة)
	- دوران الوثيقة (الرقم على اليمين يمثل رقم الصفحة)
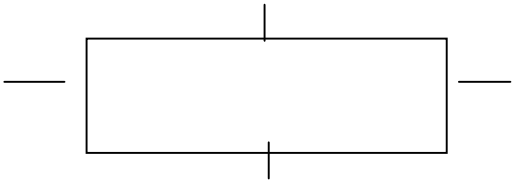	- عملية المعالجة
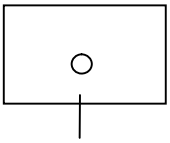	- قرص مرن
	- وثائق متعددة
	- دوران الوثائق
	- دوران المعلومات
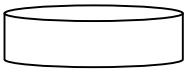	- قاعدة البيانات

المصدر: فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة مسيلة، 2002-2003، ص82.

من الجدول أعلاه نجد أن خرائط التدفق عبارة عن هيكل يحتوي على مجموعة من الأشكال والرموز التي تعبر كل منها عن جزء من نظام الرقابة الداخلية المحاسبية، حيث يستخدم هذا الهيكل في توضيح التدقيق المتوالي لبيانات أو لقرارات وإجراءات معينة، كما تعكس كيفية تحول المستندات الأولية إلى معلومات محاسبية مثل دفتر اليومية، أو دفتر الأستاذ العام[1].

بالتالي يمكن اعتبار خرائط التدفق كعرض بياني لنشاط معين ولدورة عمليات محددة، تمكّن المراجع من تقييم إجراءات الرقابة الداخلية بطريقة مختصرة وفي فترة وجيزة، وتتميز هذه الخرائط بأنها تعطي لمعدها ولقارئها فكرة سريعة عن نظام الرقابة الداخلية وتمكنه بسهولة من الحكم على مدى جودته، وهي بذلك تتفوق على التقرير الوصفي وعلى الاستبيان، ويعاب على هذه الطريقة أن إعدادها يتطلب وقتا طويلا، كما أنها تكون صعبة الفهم إذا تضمنت تفاصيل كثيرة، فضلا على أنها لا تبين الإجراءات الاستثنائية لأن الخرائط لا تظهر الوقائع غير العادية والتي قد تعتبر ذات أهمية كبيرة لتقييم نظام الرقابة الداخلية.

6- وسيلة الإستقصاءات النموذجية[2]:

وفق هذه الطريقة تحضر قائمة استقصاءات نموذجية تشمل الأنشطة المختلفة في المنشأة، عند الحصول على الإجابة يفصح عن مدى قوة أو ضعف نظام الضبط الداخلي، ويجب أن تكون الأسئلة واضحة والإجابة مختصرة ويجب اختبار صحة الإجابات من قبل الرقيب بإجراء عدة عمليات فحص واختبار للتأكد من تطبيق النظام المشار إليه في الإجابة.

تتميز هذه الطريقة بأنه يمكن استخدامها لعدة منشآت بإجراء تغيرات طفيفة عليها وإن اعتمادها يساعد على عدم إغفال أي جانب من جوانب الضبط الداخلي ويجب إعادة النظر فيها دوريا بإضافة ما يستجد على وضعية الضبط الداخلي وهذه الطريقة من أكثر الطرق إستخداما في استقصاء نظام الضبط الداخلي.

المطلب الثالث: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

يمكن أن يقوم المراجع الداخلي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من خلال ثلاثة مراحل تتمثل في[3]:

- **خطوة فهم نظام الرقابة الداخلية**

يجب على المراجع الداخلي أن يكون لديه المعرفة الكافية عن نظام الرقابة الداخلية " النظام المحاسبي وأساليب الرقابة " وذلك عن طريق طلب الإستفسارات من الأشخاص في مختلف المستويات داخل المؤسسة وكذلك الرجوع إلى المستندات التي تصف هذا النظام ومختلف وظائف المؤسسة، وذلك باستخدام أساليب تقييم نظام الرقابة " الإستبيان، الملخص التذكيري، التقرير الوصفي، .."

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرين، أصول المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2000 ، ص95 .

[2] خلف عبد الوردات، مرجع سابق، ص 142.

[3] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر – الناحية العلمية – ، دار المسيرة الطبعة الثانية، عمان، 2009، ص ص 214-215.

- **خطوة تحديد مخاطر الرقابة:**

الخطوة الثانية في عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية هي تحديد مخاطر هذا النظام، وفيما يقوم المراجع الداخلي بتحديد نقاط ضعف هذا النظام ونقاط قوته وذلك إستنادا إلى المعايير والمبادئ والقوانين الواجبة التطبيق، وقد نصت المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية " يجب أن ينتبه المراجع الداخلي إلى المخاطر الهامة التي قد تؤثر على الأهداف أو العمليات أو الموارد الخاصة بالمؤسسة " .

- **خطوة إختبارات الإلتزام:**

تهدف هذه الخطوة إلى التأكد من أن الإجراءات الرقابية الداخلية تطبيق كما هو محدد لها في النظام وذلك عن طريق مجموعة من الإختبارات التي يقوم بها المراجع الداخلي، والمتمثلة في المراجعة المستندية للعمليات، التحقق من أرصدة الحسابات، ملاحظة تصرفات العاملين أثناء عملية التنفيذ، ويجب على إدارة المؤسسة أن تحث الموظفين إلى الإلتزام بهذه الإجراءات وتدريبهم وتحديد مسؤولياتهم بكل دقة[1].

[1] نفس المرجع السابق، ص 215.

خلاصة الفصل

من خــلال هذا الفصل لاحظنا أن التطور في الحياة الاقتصادية وأساليب الإدارة وكبر حجم المشروعات كان له دور كبير في تطوير نظام الرقابة الداخلية لما لها من دور في حماية مصالح المساهمين والأطراف الأخرى وكذلك لأنه ومن هذا المنطلق تطور مفهوم الرقابة ، لا يشمل نظام الرقابة الداخلية على الأمور والإجراءات المتعلقة بوظائف النظام المحاسبي والتقارير المالية فقط، بل يمتد ليشمل الجوانب الإدارية والتنظيمية، بداية من المخطط وبرامج المؤسسة مرورا بالهيكل التنظيمي إنتهاءا بالوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها، فهي نظام تستخدمه المؤسسة لتنظيم وتوجيه عملياتها وليس نظاما مستقلا بحد ذاته، وهو مجموعة من الأعمال والأنشطة التي تحدث بشكل مستمر داخلها، بحيث ، كما يجب أن يراعى في تصميمها عنصري العائد والتكلفة ومن خلال ما سبق إستنتجنا:

- أن نظام الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من كل نظام تستخدمه المؤسسة لتنظيم وتوجيه عملياتها وليس نظاما مستقلا بحد ذاته.
- تعتبر ضمان صدق المعلومات المحاسبية التي تحويها القوائم المالية.
- يضع أساسها وينفذها ويراقبها ويطورها الأفراد على كافة المستويات بالمؤسسة.
- كما أن أهدافها تتعدى الثقة في التقارير والمحافظة على أصول المؤسسة إلى الالتزام بالقوانين واللوائح وترشيد استخدام الموارد المتاحة والارتقاء وهذا من أجل إعطاء تأكيد معقول حول إمكانية تحقيق الأهـداف المسطرة.

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

تمهيد

يُعَد الأداء مفهوما شموليا وهاما بالنسبة لجميع المؤسسات– في جميع المجالات– بشكل عام وشركات التأمين يشكل خاص ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة الأداء كمصطلح فني وبمناقشة المستويات التي يُحلَلُ عندها والقواعد الأساسية لقياسه و يعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تُعتَمَد في دراسة الأداء وقياسه والتي يستخدمها الباحثون مع القول إن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع أهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم، والهدف من هذا الفصل التعرف على عملية تقييم الأداء المالي لشركات التأمين ووصولا لهذا الهدف نقسم الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي لشركات التأمين.

المبحث الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.

المبحث الثالث: الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التأمين.

المبحث الأول: مـاهية الأداء المالي لشركات التأمين

يحظى الأداء المالي في الشركات والمؤسسات بكافة أنواعها بشكل عام وبشكل خاص شركات التأمين باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء واستمرار الشركات، ويعتبر الأداء المالي في شركات التأمين أداة للحكم الشخصي من قيم وسلوك ومعايير معنوية وأخلاقية، وأداة للحكم الموضوعي على كفاءة الشركة وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقق الأهداف بفعالية.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

أولا: مدخل للأداء

1. تعريف الأداء:-

عرف الأداء على أنه إنجاز أو تأدية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة من خلال هذا التعريف نستنتج أن الأداء يدل على القيام بالأنشطة والأعمال التي تحقق الأهداف الرئيسية للمؤسسة[1].

كما أننا نجد أن قسما من المفكرين ومنهم (iller & Bromily) يرون أن الأداء "هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة الموارد المادية و البشرية ، واستغلالها بكفاءة وفعالية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"[2] وهذا التعريف يُدخِل في الأداء كل من الكفاءة والفعالية كعنصرين مكونين للأداء ويدعم هذا القول التعريفات التالية[3]:

1ـ **تعريف M.Gervais** : " الجمع بين الكفاءة (أو الإنتاجية) و الفعالية يسمح بالوصول إلى مستوى الأداء".

2ـ **تعريف B.Doriath** : " نستعمل مفهوم الأداء للحكم على المؤسسة من حيث الأهداف والطريقة المتبعة في تحقيقها ".

3ـ **تعريف G.Donnadieu**: " أداء المؤسسة يمكن الحكم عليه من خلال ثلاثة معايير مختلفة و لكنها مكملة لبعضها البعض هذه المعايير هي : أهمية الهدف، القدرة على بلوغ الهدف الطريقة الاقتصادية لبلوغ الهدف، و هذه المعايير الثلاثة تكون المفهوم الشامل للأداء ".

ومن التعاريف السابقة نرى أن التحليل المالي وضع الأداء لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.

---

[1] الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009، ص218.

[2] عداي الحسيني فلاح حسن، الإدارة الإستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص231.

[3] شوقي قبطان، دراسة العلاقة بين سياسات تسيير الموارد البشرية وأداء المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006، ص ص20-21.

2. أنواع الأداء

بعد ما تم التعرض لمفهوم الأداء المالي ننتقل إلى عرض أنواع الأداء المالي في المؤسسة، وتحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقسيم، هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي: معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة، كل معيار على حدا يقدم مجموعة من أنواع الأداء في المؤسسة.

1. حسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين، الأداء الذاتي أو الداخلي، والأداء الخارجي.

- الأداء الداخلي:

كذلك يطلق عليه إسم أداء الوحدة أي انه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية[1]:

- الأداء البشري: وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن إعتبارهم مورد إستراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.
- الأداء الفني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال إستثمارها بشكل فعال.
- الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئه واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

فالأداء الداخلي هو أداء متأني من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.

- الأداء الخارجي:

هو " الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة "

فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده. فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، إرتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات. فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

2. حسب معيار الشمولية:

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة إلى:

- أداء كلي
- أداء جزئي[2].

[1] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية: أداء وتقييم، ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002/2000، ص17.

[2] عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم. مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001، ص 89.

- الأداء الكلي:

يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون إنفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها. فالتعرض للأداء للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف، فمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، ومصلحة الإنتاج يجب أن تقدم منتوجات بأقل التكاليف وأحسن جودة، ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود، والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه وتوفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

- الأداء الجزئي:

على خلاف الأداء الكلي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة.

فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لا أهداف الأنظمة الأخرى، وبتحقيق مجموع أداء الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمنظمة، وكما سبق الإشارة إليه أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تتشكل فيما بينها شبكة.

3. حسب معيار الوظيفة:

يرتبط هذا المعيار وبشدة بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي هو الذي يجدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة.

إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف الخمس التالية: وظيفة المالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة الأفراد، وظيفة التسويق، وظيفة التموين، ويضيف البعض الآخر وظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العمومية.

- أداء الوظيفة المالية[1]:

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.

- أداء وظيفة الإنتاج:

يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها مزاحمة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

[1] عادل عشي، مرجع سابق، ص19

- أداء وظيفة الأفراد:

قبل تحديد ماهية هذا الأداء، يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة، فتكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة، فضمان إستخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد، كذلك وجود المؤسسة وإستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة فلكي تضمن المؤسسة بقاؤها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسييرا فعالا، وتحقيق فعالية المورد البشري إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.

- أداء وظيفة التموين:

يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين، و الحصول على المواد بجودة عالية و في الآجال المحددة و بشروط دفع مرضية و الحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق إستغلال جيد لأماكن التخزين.

- أداء وظيفة البحث و التطوير[1]:

يمكن دراسة أداء وظيفة البحث و التطوير بدراسة المؤشرات التالية:

- ✓ الجو الملائم للاختراع والابتكار والتحديد.
- ✓ وتيرة تحديد المقارنة بين المنافسين.
- ✓ نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.
- ✓ التنويع وقدرة المؤسسة على إرسال منتوجات جديدة.

- أداء وظيفة التسويق:

يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق.

- أداء وظيفة العلاقات العمومية:

في هذه الوظيفة يمكن أن يتجسد بعض الأبعاد مفهوم الأداء التي تم التطرق لها في المبحث السابق فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين وأخيرا الدولة. بالنسبة للمساهمين، يتحقق الأداء عندما يتحصلوا على عائد مرتفع لأسهم الاستقرار في الأرباح الموزعة. أما الموظفين، الأداء هو توفير أو خلق جو عمل ملائم و معنويات مرتفعة، أما الموردين، الأداء هو الإحترام المؤسسة آجال التسديد و الاستمرار في التعامل في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدد تسديد ما عليهم طويلة و منتوجات في الآجال و الجودة العالية[2].

[1] عبد المليك مزهودة، المرجع السابق، ص 21.

[2] نفس المرجع السابق، ص22.

4. حسب معيار الطبيعة:

تبعا لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف إقتصادية، إجتماعية، أهداف تكنولوجية، أهداف سياسية.. ، يمكن تصنيف الأداء إلى أداء إقتصادي، أداء إجتماعي، أداء تكنولوجي وأداء سياسي.

- الأداء الاقتصادي:

يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية، ..) وتدني إستخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا..).

- الأداء الاجتماعي:

في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا، وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية كما يقول أحد الباحثين "الاجتماع مشروط بالاقتصاد" وفي بعض الحالات لا تحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقق الأداء الاجتماعي.

- الأداء التكنولوجي:

يكون للمؤسسة أداء تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

- الأداء السياسي:

يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، والأمثلة في هذا المجال عديدة والمثال التالي يوضح أهمية الأهداف السياسية لبعض المؤسسات: تمويل الحملات الإنتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة[1].

3. العوامل المؤثرة في الأداء

يتأثر الأداء المالي بالعديد من العوامل المختلفة منها ما هو ذو طبيعة داخلية يمكن للمؤسسة التحكم فيها، ومنها ما هو صادر عن المحيط الخارجي يصعب التحكم فيه وبالتالي على المؤسسة التكيف معها، ونفصل كل من العوامل الداخلية والخارجية فيما يلي:

[1] عادل عشي، المرجع السابق، ص22.

- **أولا: العوامل الخارجية**[1]

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في المؤسسة في مجموعة المتغيرات والقيود التي تخرج عن نطاق التحكم في المؤسسة، وعليه فإن آثارها قد تكون في شكل فرص، كما تصنف العوامل الخارجية إلى عوامل إقتصادية، إجتماعية وثقافية وتنولوجية، ساسية وقانونية.

أ. **العوامل الإقتصادية:** تؤثر هذه العوامل بشكل كبير على المؤسسة الإقتصادية، خاصة الصناعة منها ونظرا لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة، ومن جهة ثانية لكون البيئة الإقتصادية هي مصدر لمختلف موارد المؤسسة والمستقبل لمختلف منتجاتها، وتنعكس أثارها على أداء المؤسسة في المدى القصير.

ب. **العوامل الإجتماعية والثقافية:** تتضمن العوامل الإجتماعية والثقافية نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والفنية والفكرية للمجتمع الذي تتواجد فيه المؤسسة، وقد تشكل هذه العوامل عائقا أمام تحسين أدائها.

ت. **العوامل السياسية والقانونية:** تظهر هذه العوامل عموما في الإستقرار السياسي والأمني للدولة، مثل طبيعة النظام السياسي للدولة، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين...إلخ، وتشكل هذه العوامل فرص تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها، كما يتأثر أداء المؤسسة بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة والعلاقات الدولية ونوعيتها.

ث. **العوامل التكنولوجية:** وتتمثل هذه العوامل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق الإنتاج وكسب الوقت.

- **ثانيا: العوامل الداخلية**

تنتج هذه العوامل عن تفاعل مختلف العناصر الداخلية للمؤسسة، لذا فهي خاضعة لحكم المؤسسة وتشمل مختلف المتغيرات التي تأثر على أداء المؤسسة سواء سلبا أو إيجابا ويصنف إلى عدة عناصر نذكر منها[2]:

أ. العنصر البشري: يشكل العنصر البشري أهم مورد في المؤسسة، فنمو تنافسية وتطور المؤسسة مرهون بمدى إستقطابها لعناصر بشرية متميزة في مهارتها ومعارفها وقدرتها على الإنسجام في الجماعة ومدى تعاونها معها، كما تعمل على بذل جهد أكبر وتحقيق أداء أفضل.

ب. الإدارة: إن للإدارة مسؤولية كبيرة في تخطيط وتنظيم وتنسيق وقيادة ورقابة جميع الموارد التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتها وسيطرتها فهي بذلك تؤثر على جميع الأنشطة في المؤسسة ومنه فهي مسئولة بنسبة كبيرة عن زيادة معدلات الأداء داخل المؤسسة.

ت. التنظيم: يشمل التنظيم توزيع وتحديد المهام والمسؤوليات وفقا للتخصصات على العمال داخل المؤسسة أي تقسيم العمل عليهم وفق مهاراتهم وإمكانياتهم الخاصة، كما أن درجة التنظيم تؤثر على أداء المؤسسة، لذا وجب أن تكون لأي مؤسسة مرونة ديناميكية في أي تنظيم بشكل يجعله قابلا للتغير وفق المستجدات الحالية.

---

[1] زهير ثابت، كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين، دار النهضة العربية، مصر، ص14.

[2] المرجع السابق، ص15.

ث. بيئة العمل: وتشير إلى مدى أهمية العناصر المحيطة بالفرد أثناء تأديته لوظيفته، وأن عدم النظام في العمل والإنسجام والغيابات يعد سببا رئيسيا في سلبية بيئة العمل.

ج. طبيعة العمل: تشير إلى أهمية الوظيفة والمنصب الذي يشغله الفرد ومدى مقدار فرص النمو والترقية المتاحة أمامه، حيث كلما زادت درجة توافق الفرد ووظيفته أدى ذلك إلى زيادة دافعيته وحبه للعمل وولائه للمؤسسة.

ثانيا: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

1. مفهوم الأداء المالي

لقد أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي، والتي تعرف على أنها من الأساليب التي يمكن إستخدامها من اجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع، ومعرفة نواحي الإختلاف بينهما، ويؤدي الأداء المالي الجيد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الإيجابي (نقاط القوة) والسلبي (نقاط الضعف) لأدائها المالي[1].

وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه " وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي إستخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة[2].

وعرف أيضا بأنه المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن اداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص إستثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم[3].

نستنتج مما سبق أن الأداء مفهوم واسع يعبر عن أسلوب الوحدة الإقتصادية في إستثمار مواردها المتاحة، وفقا لمعايير واعتبارات متعلقة باهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها الوحدة الاقتصادية في سعيها لتحقيق كفائتها وفاعليتها لتأمين بقائها.

2. الهدف من الأداء المالي

تمثل الأهداف العامة للأداء المالي للشركات في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، حيث أنه يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية [4]:

[1] فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، ص222.

[2] علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي، دار الصفاء، عمان، 2011، ص67.

[3] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص45.

[4] ، نفس المرجع السابق، ص ص 46-47.

- يمكن المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركة.
- يمكن المستثمر من متابعة معرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي[1]

جدير بالذكر أن الوظيفة المالية تبحث عن أساس منهجي سليم لتقويم إستخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة في المؤسسة، كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل، من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل علمية وعملية في بناء المؤشرات، يعني تقويم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكما ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعة والمادية والمالية المحددة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

ويعرف أيضا بمدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الإستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمنع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان، ويزيل عنها العسر المالي، ظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة، على تصدي المخاطر والصعاب المالية[2].

ثانيا: خطوات تقييم الأداء المالي وأهميته

1. خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية[3]:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- إحتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

[1] دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية نحو إرسال نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2007/2006، ص ص 34-35.

[2] المرجع السابق، ص 35.

[3] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص51.

- دراسة وتقييم النسب، وبعد إستخراج النتائج يتم معرفة الإنحرافات والفروقات وبواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

2. أهمية تقييم الأداء المالي

وككل عملية إدارية في تقييم الأداء ذو أهمية كبيرة فهي تعود بفائدة على الرؤساء والمرؤوسين والمشرفين وكذلك المؤسسة ككل وسوف نتطرق فيما يلي أهمية تقييم الأداء لكل من الأطراف السابقة[1]:

أ. بالنسبة للعمال:

- إحساس العامل بالمسؤولية بأن أدائه موضع تقييم من قبل رؤسائه وأن نتائج التقييم سوف يترتب عنها قرارات تمس مستقبله الوظيفي فإنه سيشعر بالمسؤولية، وبالتالي سيبذل كل ما في وسعه ليكسب رضى رؤسائه حتى لا يتعرض لأحكام تحرمه من المزايا والتعويضات.
- تطور أداء العامل حيث أن تقييم الأداء يكشف عن نقاط الضعف التي يتم علاجها وهذا بهدف تطويره.
- زيادة مستوى رضا العمال حيث يعتبر الرضا الوظيفي من أهم الحاجات التي يسعى إليها العامل. فتقييم الأداء يكشف عن مدى إنجازه للمهام ومهاراته ومستوى الجهد المبذول.

ب. بالنسبة للرؤساء:

- ضمان إستمرارية الرقاة والإشراف بأن التقييم وفق نظام محدد ومواعيد محددة سيلزم تتبع منجزات الأعمال والتقييم وإعداد التقارير حول كفائتهم وعن الإحتفاظ بها وتدوين النتائج كوثائق تثبت صحة التقييم والتقيد بمواضيعه.
- تنمية القدرة على التحليل: شعور المسئولين على أنهم مطالبين بوضع تقديرات دقيقة وحساسة تجعلهم ينمون قدراتهم كي لا يتعرض تقييم إلى النقد والطعن.
- تنمية الإتصال بين المشرف والعمال حيث نجد أن الإتصال المباشر أثناء التقييم والمناقضة معهم يخلق جوا من العلاقة الحسنة بين العمال والمشرفين.

ت. بالنسبة للمؤسسة:

- الكشف عن فجوة الأداء بين الأهداف العامة للمؤسسة والأهداف الخاصة بالعمل.
- وضع معدلات الأداء للعمل من أجل الوصول إلى تقارير تقييم الأداء وتحقيق المستوى المطلوب لأداء العامل.
- قياس كفاءة العنصر البشري من خلال الحصول على معلومات المرتدة التي تعكس جوانب القوة في أدائه والقابلة للتحسين[2].

[1] معين أمين السيد، إدارة الموارد البشرية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية الحالية، ط1، 2010، ص304.

[2] المرجع سابق، ص305.

المطلب الثالث: الإطار التصوري للأداء المالي لشركات التأمين

أولا: ماهية شركات التأمين

1. ماهية التأمين[1]

يعرف القانونيون التأمين على أنه: (عقد بموجبه يؤدي المؤمن إلى المؤمن له أو المستفيد منه مبلغا من المال في حالة تحقق الخطر المؤمن منه والمذكور في عقد التأمين، وذلك نظير قسط " دفعة مالية " يؤديها المؤمن له إلى المؤمن عند التعاقد).

وبتجميع التعريفات المختلفة للتأمين نجد أنها قد ركزت بصورة أو بأخرى على نواحي معينة مثل:

1. وجود جهة ينقل إليها عبأ الخطر.
2. توزيع الخسائر التي تلحق بالبعض على جميع الأفراد المعرضين لنفس الخطر.
3. إستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة للتنبأ بحجم الخطر وإمكانية تحققه.
4. لابد أن تكون الأخطار المؤمن منها إحتمالية ومستقبلية الحدود وليست مؤكدة التحقق.
5. لابد أن تكون الخسائر المحققة قابلة للتقدير

وفي الأخير لابد أن نعلم جميعا أن: " التأمين نظام إجتماعي يقوم بتحويل عدم التأكد من تحمل خسارة كبيرة نسبيا (قيمة الشيء المعرض للخطر أو الخسارة) إلى التأكد من تحمل خسارة صغيرة نسبيا (قصة تأمين) ".

ومما سبق نستنتج المزاياأن التأمين يقدم خدمتين أساسيتين للمجتمع هما:

أولا: تعويض المؤمن له عن الخسائر المادية التي قد تلحق به نتيجة تحقق الخطر المؤمن منه، مما يؤدي إلى الحفاظ على المركز المالي للفرد والمنشأة وتخطي الأزمات التي قد تعرضهم للإفلاس.

ثانيا: تخفيض درجة عدم التأكد والقلق الناتجين عن عدم القدرة لدى الفرد والمنظمة على التنبأ بالخطر وتوقع الخسائر المستقبلية حيث يكون لشركات التأمين القدرة على التنبأ بدقة أفضل من الأفراد والمؤسسات نظرا لتجميعها للأخطار المتجانسة.

2. تعريف شركات التأمين.

تعتبر شركات التأمين مالية تعمل على جمع أقساط التأمين لتعيد إستثمارها، فتحقق بذلك عوائد للإقتصاد وتساهم في تقديم الخدمات الإجتماعية إلى أفراد المجتمع، كما بإمكانها تحقيق قدر من الأرباح طالما هي تتبع سياسة تحليل ودراسة مختلف البيانات المتوفرة لديها عن المؤمن لهم[2]، وتقوم شركات التأمين بدور مزدوج فهي تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعويضهم عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها، كما تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد إستثمارها نيابة عنهم مقابل عائد.

---

[1] مؤمن عاطف محمد علي، مبادئ الإكتتاب في شركات التأمين، المجموعة العربية للنشر، الطبعة الأولى، 2014،ص ص 9-10.

[2] منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع دار المعارف، الإسكندرية، 1999 ، ص 100 .

3. خصائص شركات التأمين .

تختلف شركات التأمين على الشركات الصناعية، حيث تتميز الشركات التأمين في الخصوصيات التالية[1]:

- تأثير كبير للسلطة الحكومية على النشاط، فهو في أغلب الأحيان إجباري.
- يشكل عنصر المخاطرة جزءا مهما من النشاط التأميني لا يمكن الاستغناء عنه.
- مردودية المنتجات التأمينية لا يمكن تحصيلها أو معرفتها إلا بعد سنوات من بيعها قد تصل إلى عشرة أو عشرين سنة في بعض الأحيان.
- يؤثر التطور الاقتصادي و الاجتماعي بصفة كبيرة على أداء الشركات التأمينية، ككثرة الحوادث وظهور أخطار جديدة.
- مستوى معرفة و الثقافة التأمينية للعملاء تبقى محدودة وضعيفة.
- انعدام عنصر الثقة و الإخلاص رغم كونه أساس المعاملة التأمينية
- عدد المتعاملين إلى عهد قريب جد محدود وهو خاضع لاحتكار بعض الشركات.

ثانيا: الوظائف الرئيسية لشركات التأمين ومخاطرها

1. تصنيفات شركات التأمين

تصنف شركات التأمين وفقا لتشكيلة الأنشطة التأمينية، وحسب شكلها القانوني[2]:

- **التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية:**

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها لشركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العام، صناديق الضمان الإجتماعي ثم الشركات الشاملة.

شركات التأمين على الحياة: يشتمل نشاطها على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين (التأمين المختلط).

شركات التأمين العام : تختص بالتأمين على الممتلكات وعادة ما يغطي أخطار الحريق و السرقة و التأمين على النقل بأنواعه وكذلك التأمين على المسؤولية المدنية تجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات.

صناديق الضمان الاجتماعي: تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له، حيث يلتزم هذا الأخير بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء الباقي.

الشركات الشاملة: تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة، وتكون غير متخصصة في نوع معين.

---

[1] حساني حسين، " تقييم الأداء المالي في شركات التأمين، حالة شركة الوطنية للتأمين " ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشلف، 2006-2007، ص59.

[2] طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، 2013 ، ص59.

- **التصنيف وفقا للشكل القانوني للشركة:**

حسب الشكل القانوني تأخذ شركات التأمين شكلين قانونين هما: شركات مساهمة وشركات الصناديق التي عادة ما تكون لشركات التأمين على الحياة.

شركات المساهمة: تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى التسيير والذي لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه.

شركات الصناديق: تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار لأنها تتميز بضخامة الحجم ، وملكيتها تكون في يد حملة الوثائق التأمينية وهي لا تصدر أسهما بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، وتدار من قبل خبراء مختصين في مجال التأمين ، حيث أن عائدات الاستثمارات لها تأثير كبير فهي تغطي تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة[1].

2. مخاطر نشاط التأمين:

تواجه شركات التأمين في ممارستها لنشاطها مجموعة من المخاطر يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

✓ **المخاطر العامة المتعلقة بالأعمال:**

- المخاطر الإستراتيجية: قرارات خاطئة متعلقة بالأسواق، المنتجات، التقنيات، الإبتكارت، الإكتسابات والإلتزامات.
- مخاطر الرقابة: الغش، الخطأ الإنساني، عيب تقني، احتيال.
- مخاطر السمعة: مخاطر الصورة السلبية إتجاه الجمهور أو إتجاه وكالات التنقيط.
- مخاطر داخلية: مخاطر متعلقة بالبنية التحتية، وبنظم المعلومات.
- مخاطر الإستثمار: مخاطر متعلقة بالبنية التحتية، وبنظم المعلومات.

✓ **مخاطر السوق:**

- تقلب أسعار الأسهم، معدلات الصرف.
- المخاطر المرتبطة باستخدام المنتجات المشتقة.
- مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بالتقنيات.

✓ **مخاطر السيولة:**

- مخاطر تسييل الأصول في حالات الإعسار.

✓ **مخاطر التطابق:**

- مخاطر أن تكون التدفقات المتولدة عن الاستثمار لا تغطي بشكل كاف التدفقات الخارجة التي ستدفعها شركة التأمين.

---

[1] طبايبية سليمة، مرجع سابق، ص59 .

[2] حبار عبد الرزاق " عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين–مع اشارة خاصة لحالة الجزائر " مداخلة في ملتقى وطني حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وأفاق التطوير – تجارب دول ، يومي 03 –04 ديسمبر 2012 ، جامعة الشلف، الجزائر، ص 58.

- المخاطر المتعلقة بالاستثمار في شركات أخرى.

✓ **مخاطر الإئتمان:**

- المخاطر المرتبطة بمعيدي التأمين والعملاء المدينون.

✓ **مخاطر الاكتتاب:**

- المخاطر المتصلة بالحوادث، المخاطر الطبيعية، والبشرية، المخاطر المرتبطة بأخطاء التقييم، الضبط، النمذجة والتعرض، المخاطر المرتبطة بتقييم الإحتياطات.
- المخاطر المتصلة بالتطور البيئي.

3. الوظائف الرئيسية في شركات التأمين [1]

تتعدد الأنشطة الرئيسية التي يتم القيام بها في شركات التأمين لتمثل في مجموعها جملة الأنشطة التي بمقتضاها يتم تحقيق الأهداف المأمولة منها، ومن الصعب حصر كلفة العمليات الدورية لشركات التأمين، إن لم يكن يستحيل ذلك بسبب كثرتها وتنوعها، غير أنه يمكن القول بوجود مجموعة من العمليات التأمينية الأساسية التي تمثل عصب أنشطة التأمين.

وتشمل:

- إصدار وثائق التأمين بعد حساب قيمة الأقساط الواجبة الأداء مقابل الخدمة التأمينية المقدمة وتحصيل تلك الأقساط، ثم إستثمارها في مجالات الإستثمار المقررة طبقا للقانون.
- القيام بعمليات إعادة التأمين.
- تقدير قيمة التعويضات الواجب الوفاء بها عن الأخطار المؤمن ضدها، وسدادها للمستأمنين طبقا للعقود المبرمة معهم.
- تكوين الإحتياطات الفنية المختلفة.

ثالثا: الأداء المالي لشركات التأمين[2]

تقوم شركات التأمين بأداء نشاطها وعملياتها المالية في ظروف تتسم بالحركية مما يلزمها تقييم أدائها خلال الدورة، غير أنه ولعدم إمكانيتها تغيير أدائها المالي للفترات السابقة فإن عملية تقييمه ستعد خطوة أولى هامة في التخطيط لمستقبل أداء هذه الشركات، ويكون ذلك من خلال طرق عديدة منها التحليل المالي، تكمن أهمية تقييم أداء شركات التأمين في قياس كفائتها الإنتاجية والإدارية، وضرورة فرض رقابة على النتائج التي حققتها الشركة وتعزيزها ثم مقارنتها بالأنماط الموضوعة من قبل أو تبيان الإنحرافات إن وجدت وتحليل أسبابها والعمل على تفاديها مستقبلا، حيث تكون عملية التقييم بناءا على دراسة الوضعية المالية لشركات التأمين، من خلال قياسها لأدائها خلال مدة زمنية.

[1] حبار عبد الرزاق، نفس مرجع السابق، ص 60

[2] عبد الصمد كانش، تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات ماستر أكاديمي تخصص مالية ونقود، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 3.

كما أن أداء الشركات والمنظمات خصوصا من الناحية المالية يعتبر من المواضيع الحديثة حيث نجد العديد من الدراسات الصادرة من الشركة الدولية لإعادة التأمين السويسرية تتطرق لمواضيع التي لها علاقة بالملاءة والمردودية المالية وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين والتساؤل المطروح هو لماذا نقوم بدراسة تقييم الأداء المالي ومعرفة هامش الملاءة والمردودية و ذلك لمعرفة مقدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها إتجاه حملة الوثائق وتحقيق فوائض مالية وليس عجز تقني يؤثر على الشركة والسوق ويجعل شركات التأمين تلجأ لعملية التنازل وعدم الاحتفاظ أي تمارس عمليات السمسرة وغيرها، يعتبر التحليل المالي من أهم المؤشرات التي تستخدم في تقييم أداء الشركات بصفة عامة وشركات التأمين وإعادة التأمين بصفة خاصة، نظرا لأهميته البالغة في التأكد من قدرة الشركة على الإستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق المؤمن لهم وعدم الإخلال بسوق التأمين، كما أنه يعمل على تقييم كفاءة إستخدام وإدارة الموارد ومدى فعالية الشركة[1].

المبحث الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء لشركات التأمين

يرتبط التحليل المالي إرتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلا، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤات بالمستقبل، يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاكتشاف المستقبل، فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوى الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه

يمكننا تعريف التحليل المالي بأنها دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الإرتباط بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات وإشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل إتخاذ القرارات الإدارية السليمة.

يهدف التحليل المالي إلى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في إتخاذ القرارات، ويعتمد التحليل المالي أصلا على القوائم المالية المنشورة وقائمة المركز المالي وإضافة لذلك يمكن إستخدام بياننات محاسبية أخرى تفيد عملية التحليل والدراسة[2].

ويمكن تلخيص أهدافه في النقاط التالية[3]:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
- تقييم نتائج قراءات الإستثمار والتمويل.
- تحديد الإنحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابه.

[1] محمود عباس الحجازي، المدخل الحديث للمحاسبة : نظام المعلومات، أداة اتصال، أساس اتخاذ القرارات، دار غريب، الجزء الأول، 1997، ص 262.

[2] منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل النشر، الطبعة الثانية، عمان،2005 ، ص12.

[3] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية، الطبعة العربية، عمان، 2008، ص21.

- الإستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركات والتي يمكن إستثمارها.
- التنبأ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة.
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- تقييم ملاءة الشركة في الأجل القصير والطويل.

المطلب الثاني: التحليل المالي لنشاط التأمين

يهدف التحليل المالي من خلال إستخدام أنسب أدواته وأساليبه إلى تقديم معلومات دقيقة تساعد شركات التامين على اتخاذ قرار، كما انه يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق هدف الرقابة المالية وتحليل أداء نشاط الشركة، مما يؤدي إلى نجاحه في تحقيق أهدافه التي تسعى لها، يعتمد صانع القرارات في شركات التأمين عند تقويم الأداء المالي للشركة، على عدة أساليب منها من أهمها: التحليل الأفقي، العمودي، التوازنات والنسب المالية.

يستعمل التحليل المالي كأداة من أدوات تقييم النشاط شركات التأمين، لأنه يتيح للقائم فيه مجموعة متنوعة من أساليبه الموافقة للغرض من عملية التحليل، وتعد النسب المالية إحدى أهمها وأكثرها إستعمالا، إذ أصبح استخدامها لأغراض تقييم الأداء من الأمور المألوفة والواسعة الإنتشار، إلى درجة يمكن معها القول بأنه لا يتصور أن لا يتم التحليل أي بيانات عن الأداء المالي، دون إستخدام النسب المالية بصورة أو بأخرى[1].

تعبر عن العلاقة النقدية بين المتغيرين أحدهما بسط والأخرى مقام وهي توضح نصيب المقام من الوحدات البسيطة، يجب ان نقوم بمقارنة النسب المالية لعدة سنوات حتى نتمكن من إبراز الصورة الحقيقية للشركة وهو ما يعرف بالنسب التاريخية لتمكين إدارتها من رقابة أدائها من خلال الكشف عن مواطن الضعف والقوة، كما يمكن أيضا إجراء المقارنة مع النسب المستهدفة الموضوعة من قبل إدارة شركة التأمين.

وبالتالي مقارنة النسب المحققة فعلا مع النسب المستهدفة، مما سيبرز أوجه الإختلافات والإنحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المخطط من قبل الشركة المعنية، ومن ثم إتخاذ القرارات.

بصورة عامة فإن أحد أغراض التحليل عن طريق النسب هو التعرف على السيولة المتوفرة أو الاصول التي يمكن تحويلها إلى نقود دون أو بأقل خسارة ممكنة خلال فترة قصيرة الأجل. كما أنها وسيلة فعالة لقياس القدرة المالية لشركات التأمين، وضمان تمويل نشاطاتها اليومية من خلال وقوفها على مركزها المالي الفعلي، ومقارنته بمقدار مديونيتها[2].

[1] lochard Jean: Comprendre les documents comptables et financiers, Editions Organisation, Paris, 1997, p115.

[2] محمد السرايا، المحاسبة في الوحدات الحكومية والمنشآت المالية، الدار الجامعية، 1995، ص 365.

المطلب الثالث: أهم معايير و مؤشرات المالية المستعملة في نشاط التأمين

إن عملية تحليل الوضعية المالية في الشركات تعتمد على عدة مؤشرات تقييم الأداء المالي، لذا فمن الواجب أن تعكس بوضوح مدى النجاح الذي حققته هذه الشركات عبر مدة زمنية ماضية، أن تبين مدى القصور والشلل الذي أصاب أدائها. غير أن إستخدامها الحديث يعتمد على قدرتها التنبؤية، وعلى جدواها في تقديم معلومات تنبؤية مستقبلية عن أداء شركات التأمين، وفيما يلي هذه النسب[1]:-

تتمثل أهمها فيما يلي:

1. نسب مالية
2. مؤشرات التوان المالي
3. نسب التقييم الحديثة للأداء المالي

أولا: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة.

- **نسب السيولة:**

تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

1. **نسب السيولة العامة:** تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب كما يلي[2]:

الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل .... > 1

- يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، أي تحقق رأس مال صافي إيجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة، أما إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة وعليها أن تدرك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأس مالها أو تخفيض الديون قصيرة الأجل.

2. **نسبة السيولة المختصرة:** تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير، وذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية التي تؤثر على المخزونات، و تحسب وفق الطريقة التالية:

(قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة) / ديون قصيرة الأجل

- تحسب هذه النسبة بعد النسبة الأولى للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون البطيء.

[1] د. خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، 2000، ص 57.

[2] بوعلام بوشاشي، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص : 115.

3. **نسبة السيولة الفورية:** تقيس هذه النسبة قدرة السداد للمؤسسة وذلك عن طريق إستعمال مخزون النقدية المتاح، وذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع المخزونات و الذمم في المدى القصير أو بعبارة أخرى تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها[1].

وتحسب وفق العلاقة التالية:

قيم جاهزة / الديون قصيرة الأجل

- **نسب الهيكلة**

تعتبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة و مكوناتها ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه النسب نجد ما يلي:

1. **نسبة تمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

الأموال الدائمة / الأصول الدائنة

- حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوم.

2. **نسبة التمويل الذاتي: تقيس** هذه الدرجة نسبة تمويل المؤسسة لأصولها الثابتة من أموالها الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

- **نسب المديونية**

تقيس المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الإعتماد على أموال الغير(الديون) لتمويل إحتياجاتها، بمعنى آخر تقيس هذه النسب مدى مساهمة كل من الملاك و الدائنين في تمويل الشركة.

1. **نسبة الاستقلالية المالية:** تقيس هذه النسبة درجة إستقلالية المؤسسة عن دائنيها، وتحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة / مجموع الديون

- عادة ما يفضل الماليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2 ، وإذا كانت كذلك فإن البنوك توافق على إقراض المؤسسة.

2. **نسبة قابلية السداد:** وهي نسبة تعبر عن الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنيها مما يزيد من ثقتهم التي يمنحونها لها، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة زاد إرتياح دائنيها لها، وتحسب بالعلاقة التالية:

مجموع الديون / مجموع الخصوم

[1] عبد الصمد كانش، مرجع سابق، ص ص 23-24.

- **مؤشرات المردودية**[1]

تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة من خلال تقييم مختلف الأنشطة والعمليات الاقتصادية المؤسسة، وهي تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فقياسها يسمح للمسيرين بمعرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها، ولدراسة مردودية المؤسسة يمكن الاعتماد على نوعين رئيسين للمردودية هما:

1. **المردودية المالية:** المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية وتحسب وفق العلاقة التالية:

النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

- حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، وتقيس مردودية الأموال الخاصة مدى قدرة المؤسسة على توليد أرباح ومكافأة المساهمين ولهذا يهتم المساهم بالمردودية المالية كونها تحدد مصير فيما يتعلق بالأرباح

2. **المردودية الاقتصادية** : تعرف على أنها العلاقة بين نتيجة الاقتصادية التي تحققها ومجموع رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها.

وتحسب بالعلاقة التالي:

نتيجة الإستغلال بعد الضريبة / الأصل الإقتصادي

- أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال[2].
- نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفائتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، وفيما يلي أهم النسب:

1. **معدل دوران مجموع الأصول:** وتبين هذه النسبة إلى تقييم قدرة و فاعلية الأصول في زيادة حجم الإيرادات وتحسب بالعلاقة التالية:

رقم الأعمال / مجموع الأصول

2. **معدل دوران الأصول الثابتة:** تقيس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق الأرباح وتحسب كما يلي:

رقم الأعمال / الأصول الثابتة

3. **معدل دوران الأصول المتداولة:** دراسة العلاقة بين الأصول واستخداماتها أي مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد أرباح منها، وتحسب بالعلاقة التالية:

[1] حسين لبيهي وآخرون، محاضرات في التسيير المالي والتحليل المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997 ، ص 3.

[2] عبد الصمد كانش، نفس المرجع السابق، ص 24.

صافي المبيعات / أصول متداولة

- نسب الربحية[1]:

تقيس مدى تحقيق الشركة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، فهي تعطي إجابات نهائية عن كفاءة العامة الإدارة الشركة وتتاح أمام المحلل المالي للوصول إلى غايته بمجموعة من النسب من أهمها:

1. **نسب ربحية الأموال الخاصة:**

تمثل النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي وتحسب كما يلي:

الربح الصافي / الأموال الخاصة

2. **معدل العائد على الإستثمار:**

يكون من اكثر المؤثرات دقة في تقييم أداء المؤسسات ويشير هذا المعدل إلى ربحية الدينار الواحد من الأموال المستثمرة داخل الشركة، فالعبرة ليس في الأموال المستثمرة بقدر ما هي في ربحية هذه الأصول ويحسب بالعلاقة التالية:

الربح الصافي / مجموع الأصول المتداولة

3. **نسبة مردودية النشاط:**

ضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مضللا لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الاعباء والتي قد تمتص كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح وبالتالي تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المسيريين في إدارة رقم الأعمال.

وتحسب كما يلي:

الربح الأجمالي / رقم الأعمال

ثانيا: مؤشرات التوازن المالي

1. رأس مال العامل:

يرتبط مفهوم رأس مال العامل بشدة بمفهومي السيولة الأصول وإستحقاقية وسائل التمويل، وانطلاقا من هذا الإرتباط يعرفه P.Conso كمايلي: " رأس مال العامل يعبر عن جزء من الأموال التي تتميز بدرجة إستحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة"[2].

من التعريف يتضح بأن رأس المال العامل هو جزء من الأموال الدائمة أي التي تاريخ إستحقاقها يتجاوز السنة والذي يمول بعض عناصر الأصول المتداولة التي يمكن أن تصبح سائلة في فترة تقل عن سنة وتتجلى أهميته من خلال الأمان الذي يوفره للمؤسسة، فهو هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة المخاطر[3].

---

[1] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص78.

[2] Pierre Conso, R. Lavaud, Fonds de roulement et politique financière, Dunod, Paris, 1982, P 08.

[3] تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2012/2011، ص 37.

- حسابه:

يمكن حسابه بأسلوبين هما: أسلوب أعلى الميزانية، وأسلوب أسفل الميزانية.

أولا: من أعلى الميزانية:

في هذه الحالة فإنه يساوي إلى الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

= (الأموال الخاصة + الديون الطويلة) – الأصول الثابتة.

ثانيا: من أسفل الميزانية:

في هذه الحالة يساوي إلى الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل= الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل.

= (المخزونات + قيم محققة + قيم جاهزة) – الديون قصيرة الأجل.

- يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل و هو تمويل جزء من دورة الاستغلال[1].

والجدول التالي يوضح العناصر التي تزيد في رأس المال العامل و العناصر التي تنقص منه:

الجدول رقم (03): العناصر المؤثرة في رأس المال العامل

العمليات المنقصة من رأس المال العامل	العمليات التي تزيد في رأس المال العامل
1. زيادة الأصول الثابتة: – قيم معنوية. – قيم ثابتة. – قيم أخرى. 2. إنخفاض الأموال الدائمة: • توزيع الإحتياطات. • توزيع أرباح الأسهم. • إقتطاعات لفائدة الشغل. • خسائر الإستغلال. • تسديد الاموال المقترضة.	1. زيادة الأموال الدائمة: – زيادة الأموال الخاصة: زيادة رأس المال والإحتياطات، إعانات الإستثمار... إلخ. – زيادة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل. 2. إنخفاض الأصول الثابتة: – التنازل عن الإستثمارات المعنوية الثابتة الأخرى.

المصدر: علجيمي لخلف، السلسلة العلمية في التقنيات الكمية للتسيير، التسيير المالي والتحليل المالي، الجزء الأول، 1997 ، ص 41.

[1] تالي رزيقة، المرجع السابق، ص 38.

2. إحتياجات رأس مال العامل

يرتبط الإحتياج من رأس مال العامل إرتباطا شديدا بدورة الإستغلال، لهذا يصعب إدراك مفهومه إلا باستعراض هذه الأخيرة، تتمثل دورة الإستغلال في الفترة الزمنية التي تنحصر بين لحظة عملية شراء المواد الضرورية لسير النشاط ولحظة تحصيل المؤسسة نقدا مالها من حقول على عملائها وأثناء هذه الفترة تقوم المؤسسة بمجموعة من الأنشطة هي: التخزين، الإنتاج، البيع، الفترة الزمنية المنحصرة بين لحظة الشراء ولحظة التحصيل النقدي تمثل احتياج التمويل أو احتياج الإستغلال الذي قد يطول أو يقصر وهذا حسب طبيعة نشاط المؤسسة[1].

ندرس إحتياجات رأس مال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يصل موعد تسديدها، موردا وتسمى موارد الدورة، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى إحتياجات دورة الإستغلال، فيحاول السير المالي الإستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الإستغلال، على أن تكون ملائمة بين إستحقاقية الموارد مع الإحتياجات، ويحسب بالعلاقة التالية[2]:

- **إحتياجات رأس مال العامل = إحتياجات الدورة – موارد الدورة.**

أو

- **إحتياجات رأس مال العامل = (أصول متداولة – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية).**

في إحتياجات الدورة إستثنينا القيم الجاهزة، لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، وفي موارد الدورة إستثنينا السلفيات المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل، التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تصبح موردا ماليا قابلا للإستخدام.

تغيرات إحتياجات رأس مال العامل[3]:

- إحتياجات رأس المال العامل موجبة: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، وذلك لتغطية إحتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة إحتياجات رأس المال العامل، مما يتطلب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية هذا العجز.
- إحتياجات رأس المال العامل سالبة : هذا يعني أن المؤسسة قد غطت إحتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى، ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.
- إحتياجات رأس المال العامل معدومة: عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الأمثل للموارد.

---

[1] حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص ص 120-121.

[2] بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات kanaghaz ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص ص 91-92.

[3] بن خروف جليلة، المرجع السابق، ص 92.

3. الخـزينة

يمكن تعريف الخزينة على أنها عبارة عن مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الإستغلال، وهي تشمل صافي قيم الإستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الإستغلال[1]:

يمكن لنا حساب الخزينة بطريقتين:

الخزينة = رأس المال العامل – إحتياجات رأس مال العامل.

أو

الخزينة = قيم جاهزة – سلفات مصرفية.

يمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة وهي:

الخزينة الموجبة: هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، و هناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي أن تعمل المؤسسة على استعمال هذه الأموال في تسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

الخزينة السالبة: نجد أن احتياجات رأس المال العامل اكبر من رأس المال العامل، أي تفتقر المؤسسة إلى أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية، فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل، وأن دام الحال فان المؤسسة تواجه خطر دائم و مستمر.

هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي الجزء من احتياجات الدورة، بل تمول هذه الاحتياجات عن طريق ديون قصيرة الأجل، و هذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.

الخزينة الصفرية: إذا كانت الخزينة الصفرية فهذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل، وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير للأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

ثالثا: طرق التقييم الحديثة لقياس الأداء المالي

رأى بعض الباحثين أنه يرتكز في الغالب على المؤشرات التالية[2]:

1. القيمة الإقتصادية المضافة:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الحديثة المستعملة في قياس أداء المؤسسات الإقتصادية خاصة المدرجة منها في البورصة، وتستعمل لقياس الأداء الداخلي في المؤسسة، وتعتمد هذه الطريقة على مفهوم تكلفة رأس المالي عوض تكلفة الداخلية الممثلة في مختلف المصاريف المالية الداخلية للمؤسسة المتولدة من إستغلال أصولها، وهي تقيس المردودية الإقتصادية للأصول من خلال ربط النتائج بالأموال المستثمرة، وتعرف كذلك

[1] نفس المرجع السابق، ص 92 .

[2] عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة تحليل العاملي التمييزي AFD، مجلة الواجات، العدد 2 ، جامعة ورقلة وغرداية، 2014، ص26.

على أنها الفرق بين العائد المحقق خلال الدورة والعائد المنتظر أخذا في الحسبان الخطر المصاحب له، وهي تعتبر أحد المقاييس المستعملة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على إنشاء القيمة وتعطى بالعلاقة التالية[1]:

القيمة الإقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المالي المستثمر – معدل تكلفة رأس المال) * رأس المال المستثمر

أو

القيمة الإقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة من عمليات التشغيل بعد الضربة – (تكلفة رأس المال * رأس المالي المستثمر)

ويحسب هذا المؤشر لكل سنة.

2. القيمة السوقية المضافة[2]:

تتمثل هذه القيمة في الفرق بين القيمة الإقتصادية للمؤسسة والقيمة الإجمالية للأموال المستثمرة ، من خلال ربط الوحدات توافق بين قيمة المؤسسة في البورصة والقيمة المحاسبية لها، حيث تحسب مجموعة من السنوات، وهي تمثل السلسلة التاريخية لمجموع القيم الحالية للقيمة الإقتصادية المضافة وتعطى بالعلاقة التالية:

حيث أن:

MVA: القيمة السوقية المضافة.

EVA: القيمة الإقتصادية المضافة.

K: التكلفة الوسيطية المرجحة لرأسمال الفترة t.

3. عائد التدفقات النقدية من الإستثمار:

يعتبر هذا النموذج، واحدا من بين النتائج المقترحة من قبل جماعة إستشارة بوسطن BCG الأميركية المتخصصة في مجال الإستشارة في التسيير، ويتمثل في المعدل الذي يساوي بين قيمة الأصل وقيمة التدفقات النقدية المنتظرة منه، أو ما يسمى بمعدل العائد الداخلي، حيث كلما كانت هذه الأخيرة أكبر تكلفة من تكلفة رأس المال كلما كانت المؤسسة قادرة على إنشاء القيمة ومن ثم زيادة ثروة المساهمين.

4. الربح المتبقي:

ظهر هذا المؤشر نتيجة للإنتقادات الموجهة للعائد على الإستثمار، والممثلة في معدل الفائدة الداخلي (تكلفة رأس المال) من خلال إعطائه لرقم مطلق وليس لنسبة مئوية، ويقيس الربح المتبقي نتيجة لمؤسسة ما من خلال الفرق بين المبيعات وتكاليفها متضمنة للمصاريف المالية الداخلية المرتبطة بأصولها[3].

[1] عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، المرجع السابق، ص 26 .

[2] عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، المرجع السابق، ص27

[3] نفس المرجع السابق، ص 28.

المبحث الثالث: دور الرقابة الداخلية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

ترتبط عملية الرقابة و عملية تقييم الأداء المالي ارتباطا وثيقا فهما عنصران مكملان لبعضهما البعض و يسعيان بدورهما إلى تحقيق نفس الأهداف و إذا كانت الرقابة تنطوي على عملية قياس الأداء و تصحيحه، فإن عملية تقييم الأداء هو عبارة عن تحليل النتائج وإظهار جوانب القوة و الضعف التي تكتشف عند إنجاز الأنشطة داخل الشركات وفي هذا المبحث سوف نبين ذلك .

المطلب الأول: علاقة الرقابة الداخلية بالأداء المالي

لقد كانت الرقابة الداخلية تتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية، فقد كان إكتشاف الغش والأخطاء وضبط البيانات يمثل العمل الأساسي للرقابة الداخلية، أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات والمحافظة على أصول المؤسسة، بعدها حدث تطور منطقي لوظيفة نظام الرقابة الداخلية، فهو نشاط التقييم لمساعدة الإدارة في حكمها عن الأداء في المؤسسة وعن كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة وذلك من خلال تأسيس برنامج لنظام الرقابة الداخلية من خلال إستقلاله التنظيمي، لذلك ظهرت صورة جديدة للمراقب الداخلي إتجاه الأفراد الذي يراجع أعمالهم، فهو ينصح ولا يأمر ويصلح ولا يفضح، بل يساعدهم في تطوير وتحسين أعمالهم، وكذلك توصيل المعلومات إلى الإدارة العليا والتوجيه والإرشاد بالوسائل والأدوات المتعارف عليها.

لقد تبوأت وظيفة المراقب الداخلي مكانة بارزة في معظم المؤسسات، وارتبطت بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب بل كنشاط تقييمي لتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاية إنتاجية منها، وما كانت لتبلغ هذه المرتبة التنظيمية لولا تضافر العديد من العوامل التي ساعدت على نموها وتطورها وازدياد أهميتها، ووقائي من خلال تدقيق الأحداث والوقائع الماضية، وإنشائي لتشمل التأكد من كل نشاط من أنشطة المؤسسة وذلك من خلال وضع برامج فعال لنظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة[1].

المطلب الثاني: طبيعة التكامل بين الرقابة الداخلية و الخارجية في تقييم الأداء

بالرغم من التكامل الموجود بين الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية حيث تعتمد المراجعة على نظام فعال للضبط الداخلي بدرجة كبيرة إلا أنه لا يعتبر المراجع الخارجي منافسا للمراجع الداخلي وان المؤسسات بحاجة لمجهوداتهما معا ويقصد بذلك التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما، بما يضمن تغطية أشمل لأعمال المراجعة، وتقليل بقدر الإمكان إزدواجية الجهود، وتوزيع العمل توزيعاً يحقق أهداف الشركات بشكل عام ويعود بالفائدة عليها[2].

[1] بوقابة زينب، التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص125.

[2] حمد شقير، العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مجلة المدقق، العدد (41-42)، 2000، ص10.

ويكمن هذا التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في عدة جوانب لعل أهمها ما يلي[1]:

- إطمئنان المراجع الخارجي إلى دقة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، من خلال دقة وفاعلية نظام المراجعة الداخلية.
- تخفيض وقت أداء مهمة المراجعة الخارجية، حيث أن الثقة في نظام المراجعة الداخلية يؤدي إلى وقت أقل بالنسبة للمراجعة الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أتعاب عملية المراجعة وتحقيق قدر أكبر من الرضا للعميل.
- التقييم الشامل لخطر المراجعة، ومن ثم إتخاذ القرارات التي تتعلق بتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة.
- تجهيز القوائم والكشوف التي يحتاجها المراجع الخارجي بالصورة التي يرغبها.
- تخطيط عملية المراجعة الخارجية وتحديد طبيعة، توقيت، ومدى إجراءات المراجعة الواجب القيام بها.
- زيادة ودعم التدريب والتأهيل للمراجعين الداخليين، من خلال أداء العمل باستخدام أساليب وإجراءات وأفكار ومعلومات مختلفة وجديدة.
- يمكن التعرف على مجالات أخرى لعمل المراجعة الداخلية وتحديد إجراءات أداء هذا العمل.
- يحصل المراجع الداخلي على فهم أفضل لمعايير المراجعة وأهدافها، كما يحصل على التشجيع اللازم لكي يصبح أكثر تخصصاً.
- تفيد عملية تقييم المراجع الخارجي لفاعلية وكفاية وظيفة المراجعة الداخلية في تطوير وتحسين عملهم باستمرار[2].

المطلب الثالث: فاعلية الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التأمين

تعرفنا مما سبق أن نظام الرقابة الداخلية في شركة التأمين هو خطة تنظيمية وإجراءات ووسائل مبنية، لأجل حماية أصول الشركة والتأكد من صحة البيانات المحاسبية، إذ يتضمن أنظمة للرقابة المالية والتقنية وذلك لتحقيق الرقابة الداخلية على عمليات النشاط في شركات التأمين لمنع الغش والأخطاء والتلاعب والسرعة في إكتشافها عند الحدوث، وكذلك السيطرة على المخاطر المهددة للملاءة المالية والأداء المالي لشركات التأمين ومن أهداف نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في شركات التأمين أن وجود نظام رقابة داخلية فعال على عمليات النشاط التقني في شركة التأمين يضمن لإدارة الشركة وللهيئات الرقابية المخول لها العمل الرقابي على شركات التأمين تحقيق العديد من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- حماية موارد شركات التأمين من الإسراف والإختلاس وعدم الكفاءة في التسيير.
- ضمان دقة البيانات المحاسبية بشكل يسمح بالإعتماد عليها في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.

---

[1] جيهان عبد المعز علي، تحليل آثار الأهمية النسبية والمخاطر الحتمية وذاتية التأكيدات على نطاق اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي عند أداء عملية المراجعة، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، مصر، 2001 ، ص4 .

[2] جيهان عبد المعز علي، مرجع سابق، ص10.

- ضمان الإستجابة للسياسة المسطرة من قبل الإدارة العليا لشركات التأمين.
- تقويم أداء كل قسم من أقسام الشركة.
- ضمان تقويم و تتبع جيد للأداء المالي ودورة حياة المنتج التأميني المعروض ضمن باقة أو تشكيلة منتجات شركات التأمين.

فعند تحقيق شركة التأمين لهذه الأهداف الفرعية سالفة الذكر بشكل مطابق لما خطط له من قبل الإدارة العليا للشركة، تكون قد تمكنت هذه الأخيرة من تحقيق الهدف الرئيسي، الذي هو محل إهتمامها واهتمام كل الأطراف المتدخلة في العملية التأمينية ألا وهو تعزيز من ملاءتها المالية واستقرار مركزها المالي، ومنه القدرة على الوفاء بالتزماتها إتجاه حملة وثائق التأمين في تواريخها المحددة، وهنا تكمن فعالية الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التأمين[1].

[1] ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي، إيتارك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص298.

خلاصة الفصل

لاحظنا في هذا الفصل أن هناك إهتماما كبيرا من قبل الشركات و الإدارات ومراكز البحوث والدراسات والتي تؤكد كثيرا على عملية تقويم الأداء، بالإضافة إلى هذا ينظر إلى عملية تقييم الأداء على أنها شكل من أشكال الرقابة، يركز على تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات بهدف الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في إستخدام الموارد المتاحة أفضل إستخدام، وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية، ومما يلي نرى أنه:

- يعتبر تقييم الأداء من العوامل الأساسية التي يتوقف عليها نجاح أي تنظيم من التنظيمات الإدارية أو أي مشروع من المشروعات الاقتصادية للوصول إلى معدلات عالية من الكفاءة الإنتاجية للشركات بما فيها شركات التأمين.
- وتوصلنا إلى ضرورة الإهتمام بمادة التحليل المالي حيث ينبغي الإستفادة منه في عملية الرقابة على الشركات عن طريق تقييم الأداء وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل المالي المختلفة والتي مر ذكرها من خلال تحديد الانحرافات والبحث عن أسبابها.
- وخلصنا إلى فعالية الرقابة الداخلية في تقييم الأداء لشركات التأمين والتكامل الموجود بين الرقابتين الداخلية والخارجية في تقييم أداء الشركاء من نواحي عديدة منها ضمان دقة البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية.

الفصل الثالث

تقييم الرقابة الداخلية للشركة الوطنية للتأمين

_ وكالة بسكرة _

تمهيد

إن نشاط التأمين قد ولد لدى شركات التأمين نشاطا آخرا مكملا له ألا وهو النشاط المالي، الذي جعل من شركات التأمين منشآت مالية فعالة في النظام المالي، لذلك وجب عليها إيجاد آلية لتفعيل ملاءتها المالية، وما يميزها أيضا أنها من المؤسسات التي تعمل للحفاظ على مكانتها وكسب ثقة زبائنها فقد وجب عليها إيجاد حل مناسب، ومن ثمة ظهرت ضرورة اللجوء لتقييم شركات التأمين دوريا قصد معرفة وضعها المالي والحكم على مستوى أدائها بشكل جيد، وهذا ما سنحاول عرضه في هذا الفصل أولا سنتطرق إلى شركة التأمين محل الدراسة، ثانيا سنقوم بعرض القوائم المالية للشركة محل الدراسة، وأخيرا سنقوم بعرض أهم مؤشرات ومعايير التي تساعد على عملية التقييم.

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين – وكالة بسكرة – .

المبحث الثاني: علاقة الرقابة الداخلية بالأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لحالة الشركة الوطنية للتأمين Saa بسكرة.

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين – وكالة بسكرة–

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين(Saa) من أبرز شركات التأمين التي لها صدى كبير على المستوى الإقتصادي باعتبارها مؤسسة مالية ذات رأسمال، وتعدد فروعها، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى التعريف بالشركة الوطنية للتأمين (saa) ، وصولا إلى الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية.

المطلب الأول: نشأة التأمين في الجزائر وأهم الشركات التأمينية الناشطة فيها

من أجل التنظيم القانوني لقطاع التأمين في الجزائر أنشئت جمعية تحت اسم الإتحاد الجزائري لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين (U.A.R) سنة 1994، يضم كل من مؤسسات التأمين الناشطة في قطاع التأمينات بالجزائر، وفي هذا الإطار تم إصدار الأمر 95 – 07 بتاريخ 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، ليلغي إحتكار الدولة لعمليات التأمين، وقد أنشأ جهاز إستشاري يدعى المجلس الوطني للتأمينات (C.N.A).

أما عن المؤسسات أو شركات التأمين التي تنشط في الجزائر فهي عبارة عن 15 مؤسسة تتمثل في:

الشركات الثلاثة ذات الأقدمية في قطاع التأمين وهي شركات عمومية تطبق كل فروع التأمين وإعادة التأمين وهي الشركة الوطنية للتأمين (SAA) ، الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) و الشركة الجزائرية لتأمينات النقل (CAAT) والتي انضمت إليها شركة جديدة تطبق أيضا كل عمليات التأمين وهي (CACH) .

أربع شركات أخرى وهي خاصة تطبق كل عمليات التأمين وهي (TRUST) التي أنشئت سنة 1998، الجزائرية للتأمينات 2A وCIAR والتي أنشئت سنة 1999 ، مؤسسة البركة والأمان التي أسست سنة 2000، بالإضافة إلى شركة عمومية تهتم فقط بإعادة التأمين والإتفاقيات الدولية وهي CCR.

ويوجد تعاضدتين وهي من أهم وأبرز شركات التأمين في هذا النوع وهي كل من:

- التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة (MAATEC).
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA).

وتوجد أيضا مؤسسة الريان للتأمين، المتوسطية للتأمينات (GAM) ، بالإضافة إلى CAGEK للضمانات الخاصة بالتقدير ،SGCI في مجال القرض الداخلي المرتبط بالاستثمارات وأيضا مؤسسة SRH.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الشركة الوطنية للتأمين saa لولاية بسكرة.

المطلب الثاني: نشأة الشركة الوطنية للتأمين (Saa) – وكالة بسكرة –

أنشئت الشركة الوطنية للتأمين (SAA) في 12 ديسمبر 1963 كمؤسسة مختلطة جزائرية مصرية بنسبة 61 % و39 % من رؤوس الأموال على التوالي، وهذا نظرا لافتقار الجزائر عقب الاستقلال مباشرة للإطارات ذات الكفاءة في مجال التأمينات.

بدأت المؤسسة نشاطها ابتداء من سنة 1964 بواسطة مؤطرين مصريين وعمال جزائريين إلا أنه بعد ذلك وتحديدا في 1966/05/27 تم تأميم الحصة المصرية خلال قمة الهرم وبدلك احتكار الدولة لقطاع التأمين.

في سنة 1976 وفي نطاق سياسة تخصص أنشطة التأمين أجبرت الشركة الوطنية للتأمين SAA على التحول إلى السوق المحلية للأخطار البسيطة كتأمين السيارات، التأمين على الحياة، الأخطار البسيطة للخواص كالتجار والحرفيين.

سنة 1989 تحصلت الشركة الوطنية للتأمين SAA على استقلاليتها المالية وتحولت من مؤسسة عمومية إلى شركة ذات أسهم (SPA) برأسمال يقدر ب 80 مليون دينار جزائري ليرتفع في سنة 1992 إلى 500 مليون دينار جزائري، ليصل في سنة 1998 إلى 2,5 مليار ليبلغ اليوم (سنة 2005) 3,8 مليار دينار جزائري.

سنة 1995 وإثر قرار وزاري من خلال التعليمة 07/95 حول التأمينات التي منحت الوسطاء الخواص الحرية لمزاولة نشاط التأمين، بالإضافة إلى إجراءات تنظيمية المتعلقة بالسلع والنقل والمسؤولية المدنية وأيضا التأمين المتعلق بقطاع البناء و بالتالي رفع احتكار الدولة لنشاط التأمين.

نشأة وكالة بسكرة

وكالة بسكرة رمز 3103 وتم إحياؤها بموجب عملية الإدماج التي قررت من وزارة المالية 2004 حيث أنها كانت تابعة للوحدة بسكرة.

الجدول رقم (05) : بطاقة تقديم الشركة الوطنية للتأمين –وكالة بسكرة–

الشركة الوطنية للتأمين " SAA "	
سنة التأسيس	2006
راس المال المدفوع	38.000.000.000 دينار جزائري
مدير الوكالة	محمد بالحاج
العنوان	37 نهج الأمير عبد القادر _ بسكرة _
البريد الإلكتروني	BiskraB@yahoo.fr
الموقع على الإنترنت	http://www.saa.com.dz/
المدينة و الدولة	مدينة بسكرة _ الجزائر_

المصدر: الشركة الوطنية للتأمين _بسكرة _

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين (Saa)

1. تعريف الهيكل التنظيمي: الهيكل التنظيمي عبارة عن مخطط يحدد فيه تقديرات المؤسسة في المجالات التالية:

- توزيع المهام بين المصالح.
- مسئولي المصالح و مستواهم التدريجي.
- الإرتباط التدريجي أو الوظائفي بين مختلف المصالح و الأقسام.

2. دوره: إن الهيكل التنظيمي وسيلة إعلام و تسيير المؤسسة يسمح للتغيير بالتوجيه المباشر إلى المصلحة التي يرغب بزيارتها، ولكي يؤدي الهيكل دوره في المؤسسة لابد من تحقق شرطين:
   - الهيكل وسيلة لخدمة أهداف المؤسسة.
   - الهيكل وسيلة تتأقلم مع ظروف المؤسسة.

إن تنظيم المؤسسة الوطنية للتأمين يكون على مستويين :

1) المستوى العام: أنظر الملحق رقم (01)

تتبع المؤسسة الوطنية للتأمين (SAA) نوع من إدارة الأعمال في تنظيمها فهي مسيرة من طرف رئيس مدير عام (PDG) بالإضافة إلى مديرين عامين مساعدين :مدير عام مكلف بالجانب الإداري، مرتبط بمديريات مركزية ، والأخر مكلف بالجانب التقني وهو مرتبط بالأقسام (Division).

2) المستوى الجهوي :

المؤسسة مكونة من 14 مديرية جهوية منظمة كما يلي :

- المدير الجهوي (أنظر الملحق رقم (02)).
- أربع أقسام : قسم التسويق، قسم الإنتاج، قسم المالية والمحاسبة، والإدارة العامة والوسائل.
- الوكالات (450 وكالة) مسيرة من طرف رئيس الوكالة و تحتوي على المصالح التالية (أنظر الملحق رقم (02)):
  - مصلحة الإنتاج.
  - مصلحة الحوادث.
  - مصلحة المحاسبة.

المبحث الثاني: علاقة نظام الرقابة الداخلية بالأداء المالي لشركة الوطنية للتأمين

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى المنهجية التطبيقية المستخدمة في الدراسة وعرض المقابلة وتحليل نتائجها.

المطلب الأول: منهجية الدراسة التطبيقية

سوف ندرس في هذا المطلب الطريقة المنهجية المستخدمة والمتبعة في هذه الدراسة.

✓ **المنهج المستخدم:**

يمكن القول أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لإكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والإستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وبما أننا نقوم بدراسة موضوع دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال المقابلة في تحليل المعلومات وتفسيرها تفسيرا دقيقا مع إستخلاص النتائج الهامة بالإضافة إلى طرق أخرى بالإعتماد على التحليل المالي لتحليل الأداء المالي للشركة.

✓ **حدود الدراسة الميدانية:** تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلى:

- الحدود الموضوعية: إهتمت هذه الدراسة بالمواضيع والمرتبطة أساسا بموضوع دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين وتتوقف جودتها على نوعية الإجابات المتحصل عليها والتحليل المالي لأداء الشركة.
- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة وبالضبط بالشركة الوطنية للتأمين Saa –وكالة بسكرة– وذلك من المؤسسات الوطنية التي تطمح لإيجاد الظروف المناسبة والملائمة للإستمرار والبقاء وتوسيع نشاطها وتحقيق أهدافها الإقتصادية بالدرجة الأولى.
- الحدود الزمنية: تمت هذه الدراسة في الفترة ما بين 2012– 2014 وهذا لحصولنا على الوثائق الخاصة بالسنوات الثلاث السابقة.
- الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة على أراء وإجابات مجموعة من إطارات مسيري شركة الوطنية للتأمين Saa بسكرة ونقصد بالإطارات المسيرين المحاسبين المعتمدين للشركة ومدير مصلحة المحاسبة بقصد الحصول على المعلومات والوثائق اللازمة في البحث.

✓ **صعوبات البحث:**

أهمها:

- قلة المراجع الخاصة بموضوعنا.
- صعوبات في إنشاء الجانب التطبيقي.
- صعوبات في البحث عن مؤشرات الأداء المالي الخاصة بشركة التأمين الوطنية.
- صعوبة الحصول على المعلومات من الشركة، وبالخصوص طلبي للميزانيات المالية.

المطلب الثاني: أساليب جمع المعلومات:

- **طرق جمع المعلومات:**

لقد تم الإعتماد أساسا على أسلوب المقابلة المباشرة الموجهة في جمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بالشركة وطرح مجموعة من الأسئلة والزيارة الميدانية لمحل الدراسة الشركة الوطنية للتأمين وكالة بسكرة ومصالح الشركة، وتحليل المحتوى بالإستناد إلى الوثائق المقدمة من طرف مسؤولين والموظفين بالوكالة.

- **المقابلة كانت على الشكل التالي:**

محاور المقابلة:

لقد قسمنا الأسئلة إلى بعدين من الدراسة و كانت كالتالي:

البعد الأول: الأسئلة الخاصة بالرقابة الداخلية و يشمل 12 عبارة متمثلة فيما يلي:

1. هل لديكم رقابة داخلية ؟ ما هو مفهومكم حول الرقابة الداخلية؟
2. هل يقوم بها شخص واحد؟ ما هو مستواه التعليمي؟
3. ما هي خطوات هذه الرقابة؟
4. من الذي يضع الخطط و الإجراءات المتبعة لعملية الرقابة؟ هل هو المراقب الداخلي فقط؟
5. هل هناك فصل بين الرقابة المحاسبية و الإدارية و الرقابة الداخلية؟
6. هل يوجد أنواع للتقارير الرقابية؟ هل هي شهرية أم ثلاثية ... ؟
7. هل هناك تقرير حول نظام الرقابة الداخلية من طرف المراقب الخارجي؟
8. هل تؤثر صفات المراقب السلوكية على رأيه في القوائم المالية؟
9. هل يجب أن يكون المراقب الداخلي ذو كفاءة عالية لكشف الفساد الإداري؟
10. المراقب دائما يستطيع كشف الأخطاء و التلاعب في الكشوفات المالية؟
11. لرأي المراقب الخارجي تأثير على المراقب الداخلي في إتخاذ القرارات ؟
12. لا يوجد إدراك كافي لدى المراقب للإجراءات التي تمكن إستخدامها للتحايل في القوائم المالية؟

البعد الثاني: الأسئلة حول دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين؟

1. هل هناك علاقة للرقابة الداخلية بالأداء المالي؟
2. هل للرقابة الخارجية تأثير على الرقابة الداخلية في قياس أداء شركات التأمين؟
3. هل يتم الإعتماد على نظام رقابة واضح وممنهج لإستخراج معلومات مالية ومحاسبية التي تعكس الواقع و تقييمها؟
4. هل يعتبر أسلوب الرقابة الجيد المطبق ضروري لنجاح وتحقيق أهداف الشركة؟

المطلب الثالث: تحليل نتائج المقابلة

- سيتم تحليل نتائج المقابلة على النحو التالي:

1- **تحليل أجوبة البعد الأول من المقابلة:** سيتم تحليلها من خلال الإجابات التالية من طرف المراقبين المختصين في الشركة محل الدراسة.

1. هل لديكم رقابة داخلية ؟ ما هو مفهومكم حول الرقابة الداخلية؟

- نعم يوجد بالشركة رقابة داخلية وهي عبارة عن رقابة الوثائق والعمليات داخل الشركة.

2. هل يقوم بها شخص واحد؟ وهل له مستوى تعليمي؟

- يقوم بها شخص واحد وهو المسؤول عن الرقابة الداخلية المراقب الداخلي بالإضافة إلى مدير الوكالة ويكون لكل منهما مستوى تعليمي ومتخصص في الرقابة مع تربص يأهله للقيام بالرقابة.

3. ما هي خطوات الرقابة الداخلية؟

- خطوات الرقابة تقوم على الحصول على معرفة عامة حول الشركة و تقييم الأداء المالي للشركة وإعداد التقرير النهائي للرقابة وكشف الأخطاء ومحاولة معالجتها.

4. من الذي يضع الخطط و الإجراءات المتبعة في عملية الرقابة؟ هل هو المراقب الداخلي فقط ؟

- الذي يضع الخطط هو مدير الوكالة مع المسئول عن الرقابة داخل الشركة.

5. هل هناك فصل بين الرقابة المحاسبية و الإدارية و الرقابة الداخلية؟

- يوجد فصل، فالرقابة المحاسبية هي التحقق من الوثائق والحسابات والرقابة الإدارية هي التحقق من الإجراءات والقوانين المتبعة داخل المؤسسة أما الرقابة الداخلية فهي خاصة بالشركة.

6. هل يوجد التقارير الرقابية؟ وهل هي شهرية أم ثلاثية .. ؟

- توجد وهي سداسية.

7. هل هناك تقرير حول نظام الرقابة الداخلية من طرف المراقب الخارجي؟

- يوجد تقارير حول نظام الرقابة الداخلية على سبيل المثال تقرير حول حسابات دفتر الأستاذ.

8. هل تؤثر صفات المراجع السلوكية على رأيه في القوائم المالية؟

- عليه أن يكون قوي الشخصية أمينا إلى أقصى حدود الأمانة، فهو يراقب حسابات الغير وهؤلاء يعتمدون على رأيه الفني السليم ليكون باستطاعته القيام بعملية الرقابة على أكمل وجه وبشفافية.

9. هل يجب أن يكون المراقب ذو كفاءة عالية لكشف الفساد الإداري؟

- يكون على علم تام بأصول الرقابة ويكون ذو خبرة في هذا المضمار نتيجة تمرينه وخبرته العملية التي إكتسبها أثناء مراقبته وأيضا يجب أن يكون له ثقافة عامة وواسعة .

10. المراقب دائما يستطيع كشف الأخطاء والتلاعب والغش في الكشوفات المالية؟

- إذا ما كان على مثابرة ويعمل بجد شجاعا في العمل فهو يقع في الهفوات التي لا تمكنه من إعداد تقرير سليم ومن الأخطاء الحاصلة التي يجب معالجتها قد تكون محاسبية في الدفاتر المالية أو أخطاء إدارية.

11. لرأي المراقب الخارجي تأثير على المراقب الداخلي في إتخاذ القرارات؟

- يؤثر على قراره في السياسة المتبعة داخل الشركة في معالجة الإنحرافات على قرارات المراجع الخارجي.

12. هل يوجد إدراك كافي لدى المراقب الداخلي للإجراءات التي تمكن مستخدمها للتحايل في القوائم المالية؟ وتؤثر الرقابة الخارجية في ذلك؟

- ذلك يتوفر بالخبرة و طيلة الفترة العملية وللرقابة الخارجية تأثير في ذلك من خلال المتابعة الدورية للقوائم والكشوفات المالية الخاصة بالشركة.

2- تحليل أجوبة البعد الثاني من المقابلة: دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين؟

1. هل هناك علاقة للرقابة الداخلية بالأداء المالي؟

- توجد علاقة طردية لأنها التعرف أو الحكم على مدى فعالية الشركة وقياس إنتاجيتها.

2. هل للرقابة الخارجية تأثير على الرقابة الداخلية في قياس أداء شركة التأمين؟

- نعم حيث ترتبط الرقابة إرتباطا وثيقا بالأداء المالي حيث يعتبر جزء منها، وتنطوي على عملية قياسه وتصحيحه وتقييمه وتحليل جوانب القوة والضعف التي تكشف إنجاز الأنشطة داخل الشركة.

3. هل يتم الإعتماد على نظام رقابة واضح وممنهج لإستخراج المعلومات المالية والمحاسبية التي تعكس الواقع وتقييمها؟

- الرقابة هي نشاط بحثي بالدرجة الأولى أي أن الهدف منها ليس العقاب أو منح الثواب بقدر ما تستهدف التعرف على أسباب الإنحرافات وكيفية علاجها.

4. هل يعتبر أسلوب الرقابة الجيد المطبق ضرورة لنجاح وتحقيق أهداف الشركات؟

- نعم فتوجيه الباحثين يساعد في تحقيق الأهداف وكشف الأخطاء ومعالجتها.

3- عرض نتائج المقابلة:

من خلال طرح الأسئلة و حصولنا على الأجوبة السابقة توصلنا للإستنتاج بأن لاشك في أن وجود رقابة داخلية يساهم في تحسين إدراك الأفراد داخل الشركة وتطوير مفاهيمهم المرتبطة بتقييم الأداء المالي وبالتالي تحسين وتفعيل الأداء المالي للشركات والأداء المتوقع بالإضافة إلى توضيح الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف وتشجيع إرشاد الإدارة وكما تساعد المديرين بطرق تدعيم سلوك وأداء الموظفين وكما تساعد المديرين في تخطيط القوى العامة وكذلك يساعد تقييم الأداء في تحسين طرق التنبؤ بالأداء المتوقع، تحديد جوانب الضعف وطرق علاجها وتوفير المعلومات الإدارية الضرورية لاتخاذ القرارات أو التحفيز بالإضافة إلى تحديد متطلبات أو

برنامج التدريب والتنمية للموارد البشرية والمادية والتكنولوجية وكذلك اختيار العمالة الجيدة وغيرها وكذلك تعرفنا أن الرقابة الخارجية يكون لها تأثير طفيف إذا ما كانت هناك رقابة داخلية فعالة وبالتالي أداء مالي جيد فإن التداخل والارتباط بين عملية الرقابة الداخلية والخارجية وتقييم الأداء يعتبر حقيقة لا يمكن تجاهلها فالمراقب الخارجي يراجع قرارات المراقب الداخلي وذلك في تقييم الأداء حيث يساعد على تحديد الانحرافات وتوضيح طرق وأساليب علاجها وذلك في مختلف المستويات التنظيمية، وبوجود نظام رقابة داخلية جيد لابد أن يحتوي نظاما جيدا لتقييم الأداء وهنا يكمن التكامل بين الرقابتين وأهمية وجود نظام رقابة داخلية فعال.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لحالة الشركة الوطنية للتأمين Saa بسكرة.

إن فعالية شركات التأمين تظهر من خلال الأنشطة التأمينية التي تساهم في الاقتصاد الوطني، وكونها تنتمي إلى المؤسسات المالية جعل منها مركز مالي جيد وقادرة على الوفاء بالتزاماتها المحددة في العقود المبرمة بينها وبين المؤمن لهم، وتحقق بذلك هذه الشركات فائض نقدي يكون حاصل الفرق إيراداتها ومصاريفها، والتي تعد ثمرة أدائها خلال فترات زمنية معينة وفي هذا المبحث سوف نحاول توضيح ذلك.

المطلب الأول: محيط و نشاط الشركة الوطنية للتأمين (Saa)

أولا : المحيط العام (الوطني)

يتكون المحيط من كل العوامل التي تحيط بالمؤسسة والتي يتم من خلالها وضع ومتابعة سياسات المؤسسة ونظرا لكون المحيط واسع جدا يمكن التطرق إلى الجوانب العريضة، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية.

1) المحيط السياسي :

يتميز قطاع التأمين بتدخل واسع للدولة من أجل تنظيم ومراقبة جيدة لهذا القطاع الحساس وذلك من خلال القوانين وذلك من أجل حماية مصلح الزبون (المؤمن له) وترقية سوق التأمينات في الجزائر، وتغيير الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات كأداة لإحداث رقابة صارمة وإنشاء جهازا استشاري هو المجلس الوطني للتأمينات (CNA).

2) **المحيط الاقتصادي :**

يتميز المحيط الاقتصادي في الجزائر بالتدهور خاصة من حيث القدرة الشرائية للمستهلك الذي يكرس مدخوله للحاجيات الضرورية وأنهم ينظرون إلى التأمين على أنه تكلفة إضافية.

3) المحيط الاجتماعي و الثقافي :

باعتبار أن أغلبية العائلات الجزائرية من أصل ريفي فإن مفهوم الحماية لديهم محدود ، أما بالنسبة لثقافة المجتمع الجزائري فهي تعتمد على العقيدة الدينية وبالتالي يكون هناك تأثير (مثل التأمين على الحياة) بالإضافة إلى أن ثقافتهم التأمينية ناقصة، وبالتالي يمكن للثقافة أن تكون عائقا لجزء من النشاط.

4) المحيط التكنولوجي :

يتميز المحيط التكنولوجي بتطور سريع خاصة في جانب المعلوماتية والتي تمكن المؤسسات من معالجة المعطيات و تسهيل تسيير عقود التأمين، بالإضافة إلى شبكة الانترنت (Internet) التي تعتبر وسيلة للإطلاع على الأسواق العالمية للتأمين.

ثانيا : المحيط الداخلي

ويمكن دراسة المحيط الداخلي من خلال نقاط القوة ونقاط الضعف للشركة الوطنية للتأمين (SAA) فالأولى على المؤسسة المحافظة عليها وتطويرها أما الثانية فعليها بتصحيحها تحسينها.

تتمثل نقاط القوى فيما يلي:

1) نقاط القوة :

نقاط القوة هي الخصائص التي تتميز بها المؤسسة عن غيرها من المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، ويمكن تلخيص نقاط القوة للشركة الوطنية للتأمين كما يلي :

- وجود مديرية التسويق
- تغطية جغرافية هامة على المستوى الوطني.
- حصة سوقية مهمة.
- وجود مديرية الموارد البشرية.
- للمؤسسة ثلاث مراكز للتكوين (في كل من باتنة ، تيزي وزو، وهران) .
- السمعة الحسنة للمؤسسة.
- استعمال الحسابات التقديرية والتنبؤية.
- أسعارها منافسة.
- محفظة نشاط مهمة.
- سياسة اتصالية داخلية مناسبة داخل المؤسسة.
- نظام معلومات متقدم (الحصول على معلومات حول المنافسة).
- تحوي على البحث والتطوير.

2) نقاط الضعف :

وتتمثل في النقاط السلبية والنقائص التي تعاني منها المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة بدرجة أقل ومن أهمها:

- نقص في الإتصال الخارجي حيث أن ميزانيته تمثل 1 % من رقم الأعمال.
- عدم استعمال المحاسبة التحليلية.
- إجراءات الدفع والتعويض أقل مرونة.
- غياب توعية وتحسيس إتجاه المستهلكين.

- تكاليف إدارية مرتفعة.
- ضعف تسيير الأضرار.
- قنوات التوزيع شبه منعدمة.
- تبعية في فرع تأمين السيارات.

ثالثا: المحيط الخارجي

ويتم عرض الفرص والعوائق، حيث أن الفرص على المؤسسة استغلالها، وتتحدد بوجود ثلاث عناصر:

- إدراك وجود حالة بديلة للوضع القائم.
- هذه الحالة البديلة الاكثر جاذبية من الوضع القائم.
- قدرة المؤسسة على العمل اللازم لتنفيذ هذه الحالة البديلة.

1- الفرص :

ومن أهم الفرص التي على المؤسسة الوطنية للتأمين (SAA) استغلالها :

- إمضاء اتفاقية IDA (التعويضات المباشرة لتأمين)، التي تسمح بتخفيض أجال تصفية الملفات الخاصة بالمتضررين وبالتالي تحسين صورة التأمين لدى المستهلك.
- دخول وكلاء معتمدين للسيارات في الجزائر وارتفاع حضيرة السيارات (le parc automobile) يسمح بزيادة الطلب على تأمين السيارات.
- سوق التأمين في الجزائر لم يتم بعد استغلالها جيدا.
- إستحداث الاسعار (مثل: سعر المسؤولية المدنية للسيارات في 2002، سعر الحرائق ومؤشر الخطر الصناعي في نفس السنة) .
- وجود هيئات إستشارية تسمح بالرقابة من الأخطار (CAN – UAR).
- تنامي الوعي لدى المستهلك الجزائري.
- انتهاء احتكار إعادة التأمين (réassurance) من طرف CCR.
- إنجاز الوحدات السكنية الإضافية مما يسمح بالتأمين متعدد الأخطار للسكن.

2- العوائق :

حيث أن العوائق هي مجموع العوامل التي يكون لها تأثير سلبي على المؤسسة وبالتالي على المؤسسة مواجهتها والحد منها.

و من أهم التهديدات التي تواجه الشركة الوطنية للتأمين (SAA) نذكر:

- غياب مدارس خاصة بالتكوين في التأمين.
- ظهور جمعية حماية المؤمن.
- إرتفاع حوادث السيارات في السنوات الأخيرة.

- تدهور القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري.
- ظهور مؤسسات جديدة حيث يبلغ عددها حتى اليوم 15 مؤسسة تأمين عمومية وخاصة.
- الموقف الديني خاصة فيما يخص تأمين الحياة.
- المنافسة غير النزيهة للمؤسسات التابعة لنفس القطاع.

ثانيا: نشاط الشركة :

من خلال ما سبق نجد أن الشركة تؤدي دورا مزدوجا فبالإضافة إلى وظيفة التأمين التي هي النشاط البارز الذي تجنده جهود العاملين بالشركة، هناك وظيفة الإستثمار وهي أقل وضوحا وفعالية، ولقد إنعكس هذا الدور المزدوج على تنظيم وإدارة تلك الشركة، وفي هذا الصدد نركز على وظيفتين رئيسيتين هما:

- **إدارة العمليات:** تؤدي دور الوسيط الذي يتلقى أقساط تخصم التكاليف والمبلغ الذي تدفعه هذه الشركة في شكل تعويضات وعوائد للمؤمن لهم ليبقى الربح الذي يحصل عليه أصحاب الشركة.
- **إدارة النشاط التسويقي:** يتضمن التسويق الناجح للخدمة التأمينية تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التأمين والوصول إلى العملاء بأقل تكلفة، فكلما قلصنا تكاليف إبتكار الأنواع الجديدة وتدريب الوكلاء والإشراف عليهم، سنتوصل إلى تحقيق أقساط منخفضة نسبيا وبالتالي المحافظة على الحصة السوقية.

المطلب الثاني: المعلومات المحاسبية والمالية للشركة الوطنية للتأمين

للتعرف أكثر على نشاط الشركة الجزائرية للتأمين محل الدراسة ومعرفة وضعها المالي نقدم فيما يلي الميزانيات المحاسبية والمالية المختصرة لثلاث سنوات (2012 – 2013 – 2014):

أولا: الميزانية المحاسبية : نقدم فيما يلي الميزانية المحاسبية للسنوات الثلاثة التي قدمت لنا من طرف مديرية المحاسبة على المستوى الجهوي (الملاحق رقم 7-12).

ثانيا: الميزانية المالية المختصرة: يستدعي التحليل المالي القيام بجملة من التعديلات على معطيات الميزانية المحاسبية للحصول على ميزانية مالية مختصرة، حتى نقوم بتشخيص الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمين وجب علينا تحويل الميزانية المحاسبية للسنوات الثلاث (2012-2013-2014) إلى ميزانية مالية مختصرة لكي نستطيع معرفة المركز المالي للشركة.

جدول رقم (06): جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة

الأصول	2012	2013	2014
أصول ثابتة	59096000	32038000	39100000
أصول متداولة	5500000	25005000	36000000
خزينة الأصول	3055000	12800000	2200000
المجموع	67651000	69843000	77300000

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الملاحق رقم (3-5-7) .

جدول رقم (07): جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة

الخصوم	2012	2013	2014
موارد دائمة	56351000	5867000	61750000
خصوم متداولة	11300000	11236000	15550000
خزينة الخصوم	0	0	0
المجموع	67651000	69843000	77300000

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الملاحق رقم (4-6-8).

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للشركة محل الدراسة التطبيقية

حتى نتمكن من تقييم الأداء المالي للشركة قمنا بالتطرق إلى أهم النسب المستعملة في الدراسة والمتعلقة بنسب المالية ونسب السيولة والإستقلالية ومؤشرات المردودية والتوازن المالي باستخدام المعلومات المحاسبية الموجودة في كل من الميزانيات المحاسبية التي حولناها إلى ميزانيات مالية مختصرة.

أولا: التحليل بواسطة النسب المالية

وتستخدم لقياس قدرة المنشأة على السداد في الأجل القصير وتشمل: نسب السيولة العامة ونسبة التمويل والإستقلالية المالية ونسب المردودية المالية وكان التحليل كالتالي:

1. نسب السيولة:

الجدول رقم (08): التحليل بواسطة نسب السيولة

البيان	العلاقة	2012	2013	2014
السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل .... > 1	%48	%223	%232
السيولة المختصرة	(قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة) / ديون قصيرة الأجل	%16	%17	%05
السيولة الفورية	قيم جاهزة / الديون قصيرة الأجل	%16	%17	%05

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الميزانيات السابقة.

التعليق:

- نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أقل من 100% لسنة 2012 وهذا يعني أن الأصول المتداولة لا تغطي ديون قصيرة الأجل، وهذه وضعية سيئة للشركة أما بالنسبة للسنتين 2013 و 2014 كانت النسبة أكبر من 100% وهذا يعني وضعية جيدة للشركة.
- نسب السيولة المختصرة والفورية جد ضعيفة وخاصة إذا حان موعد تسديد الديون قصيرة الأجل وهذا يعني أن الديون قصيرة الأجل غير مغطاة بالقيم الجاهة أي أن الشركة ليس لها مقدرة على سداد ديونها في المدى القصير.

2. نسب الهيكلة

الجدول رقم (09): التحليل بواسطة نسب الهيكلة

البيان	العلاقة	2012	2013	2014
التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الدائنة	%95	%183	%158
التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	%91	%175	%150

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الميزانيات السابقة.

التعليق:

- بالنسبة لنسبة التمويل الدائم لسنة 2012 نجد أن النتيجة المتحصل عليها هي 95% أقل من 100 % وبالتالي هذا يدل على أن الموارد الدائمة لم تغطي الأصول الثابتة مما أدى إلى وضعية سيئة نوعا ما للشركة، أما السنتين 2013 و 2014 نلاحظ أن الوضعية تحسنت حيث نجد النسبتين: 183 و158 % أكبر من المئة أي أن هناك هامش أمان يغطي الدورة قصيرة الأجل (83 و58 %).
- نسبة التمويل الذاتي تبين وضعية سيئة للشركة سنة 2012 حيث نجد النسبة المتحصل عليها أقل من الواحد وهذا يدل على أن الشركة ليس بمقدرتها تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة أما الوضعية للسنتين 2013 و 2014 قد تحسنت.

3. نسب المديونية والمردودية المالية

الجدول رقم (10): التحليل بواسطة نسب المديونية

البيان	العلاقة	2012	2013	2014
الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	%4.80	%5	%3.78
قابلية السداد	مجموع الديون / مجموع الخصوم	%17	%16	%20
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	%5	%7	%6

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الميزانيات السابقة.

التعليق:

- من خلال النسب الموضحة في الجدول نلاحظ أن نسب الإستقلالية المالية للشركة تفوق الحالة المثلى وعليه فإن الوضعية تعتبر سيئة بالنسبة للشركة.
- لدينا هنا بالنسبة لشركة التأمين الوطنية نسبة قابلية السداد تبين وضعية جيدة وهذا راجع إلى النسب الناتجة حيث تمثل نسب صغيرة وهذا يعني أن للشركة سمعة حسنة إتجاه دائنيها في سداد ديونهم.
- نلاحظ ان كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يساهم في تحقيق نتائج صافية ويمنح قدرة للشركة على توليد أرباح ورفع حجم الأموال الخاصة خلال السنوات الثلاث.

4. نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في إقتناء الأصول.

ومن الجدول التالي نحسب هذه النسب :

الجدول رقم (11): التحليل بواسطة نسب النشاط

البيان	العلاقة	2012	2013	2014
معدل دوران الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	%33	%36	%38
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / الأصول الثابتة	%38	%80	%70
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / الأصول المتداولة	%81	%95	%90

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الميزانيات السابقة.

التعليق:

من نسب الدوران المبينة أعلاه نلاحظ:

- ✓ بالنسبة لمعدل دوران الأصول:

خلال سنة 2012 نلاحظ أن رقم الأعمال غطى مجموع الأصول بنسبة 33 % وهي نسبة صغيرة إذا ما قارناها بالمعدلات الأخرى حيث نلاحظ أنها تحسنت بشكل طفيف خلال السنوات 2013 و2014 و لكن تبقى غير كافية.

- ✓ بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة:

خلال سنة 2012 نلاحظ أن رقم الأعمال غطى و ساهم في تكوين الأصول الثابتة بنسبة 38 % حيث ارتفعت وتحسنت بشكل كبير وملاحظ خلال السنوات 2013 و 2014 (80 % و70%) وهذا يدل على فعالية جهاز الرقابة الداخلية في وضع خطة النشاط و العمل و نجاعته.

- ✓ بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة :

خلال سنة 2012 نلاحظ أن صافي المبيعات غطى و ساهم في تكوين الأصول المتداولة بنسبة 81 % حيث ارتفعت وتحسنت بشكل كبير و ملاحظ خلال السنوات 2013 و 2014 (95 % و90%) لما لها دور في تحقيق الأرباح للشركة حيث أولى لها جهاز الرقابة الداخلية أهمية كبيرة وهذا ما نلاحظه من خلال النسب إذا ما قارناها بالنسب السابقة.

وفي الأخير نستنتج أن الجانب الذي يحقق القدر الأكبر من المبيعات هي الأصول المتداولة خلال السنوات الثلاث على التوالي على خلاف الأصول الثابتة أو مجموع الأصول وهذا راجع إلى أن معدل دوران الأصول المتداولة دائم التشغيل وأكبر من الأصول الثابتة أو مجموع الأصول فنجد ضمنها أموال راكدة لا تستثمر على غرار الأراضي و المنشئات التقنية.

5. نسب الربحية

جدول رقم (18): التحليل بواسطة نسب الربحية

البيان	العلاقة	2012	2013	2014
نسب ربحية مجموع الأصول	الربح الصافي / الأموال الخاصة	%4	%5	%4
معدل العائد على الإستثمار	الربح الإجمالي / مجموع الأصول المتداولة	%8	%15	%10
نسبة مردودية النشاط	الربح الإجمالي / رقم الأعمال	%10	%15	%12

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الميزانيات السابقة.

التعليق:

من خلال النسب المبينة أعلاه نستنتج ما يلي:

- بالنسبة لنسب ربحية مجموع الأصول أن كل 100 دينار من الأموال الخاصة تحقق 4 و 5 و 4 % من الأرباح الصافية خلال سنة 2012 و 2013 و 2014 على التوالي.
- بالنسبة لنسب العائد على الاستثمار أن كل 100 دينار من مجموع الأصول المتداولة تحقق 8 و 15 و 10 % من الأرباح الإجمالية خلال سنة 2012 و 2013 و 2014 على التوالي.
- بالنسبة لنسب مردودية النشاط أن كل 100 دينار من رقم الأعمال تحقق 10 و 15 و 12 % من الأرباح الإجمالية خلال سنة 2012 و 2013 و 2014 على التوالي.

ومن هذا المنطلق نستنتج أن القدر الأكبر من الربحية تحقق من خلال المبيعات التي تقوم بها الشركة أي رقم أعمالها كما هو مبين أعلاه أن اكبر النسب المحققة من رقم الأعمال أي من النشاط. مع الإشارة إلى أن تذبذب وعدم إستقرار الأسواق و المنافسة، جعل من مؤشر الربحية ينقص خلال سنة 2014 منه سنة 2013 و هذا كما هو مبين أعلاه في جميع نسب الربحية.

ثانيا: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

يقوم التوازن المالي في الشركة على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق أو يساوي مجموع الإستثمارات مضافا لها جزء من إحتياجات دورة الإستغلال حتى تكون الوضعية المالية للشركة جيدة.

الجدول رقم (17): التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

البيان	العلاقة	2012	2013	2014
FRNG	الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة	(2745000)	26569000	22650000
BFR	الأصول المتداولة ما عدا الخزينة – الخصوم المتداولة ما عدا الخزينة	(5800000)	13769000	20450000
الخزينة	FRNG – BFR	(3055000)	12800000	2200000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الميزانيات السابقة.

التعليق:

إنطلاقا من النتائج المتحصل عليها خلال السنة المالية 2012 نلاحظ أن:

- Frng أقل من 0 هذا يعني أن الموارد الدائمة لا تغطي الإستخدامات الثابتة وبالتالي يتم تعويضها بالديون قصيرة الأجل.
- BFr سالب أكبر من frng
- tn موجب هناك سيولة لمواجهة ديون قصيرة الأجل.

ومن المعطيات السابقة والمتمثلة في حساب مختلف النسب والمؤشات المالية التي على أساسها إستنتجنا أن وضغية المؤسسة خلال سنة 2012 هي في حالة عسر مالي ولهذا فقد وضع الجهاز المختص بالرقابة الداخلية الخطط المستقبلية بإقتراح مجموعة من الحلول التي يرى فيها إنقاض المؤسسة من هذا العسر المالي، ومجمل الاقتراحات انصبت حول رفع من رأس المال وهذا إما عن طريق زيادته أو فتح رأس مالها عن طريق طرح أسهم للإكتتاب العام حيث نلمح هذا الاقتراح من خلال الزيادات التي مست راس المال سنة 2012 منه سنة 2013 و2014 كما هو مبين في الجدول أعلاه، أو عن طريق التنازل عن بعض الإستثمارات التي يرى جهاز الرقابة الداخلية أن المؤسسة في غنى عنها، أو في منظوره أنها تشكل فائض للمؤسسة على الأقل خلال السنتين 2013 و2014 ويمكن الإستغناء عنها ونرى هذا الحل من خلال التدني في الإستثمارات خلال السنتين المواليتين لسنة 2012 كما هو مبين في القوائم لدينا.

وأخيرا وكما نلاحظ فإن النتائج المتحصل عليها خلال السنة 2013 و 2014 تبين ما يلي:

أن وضعية المؤسسة تحسنت خلال هاتين السنتين عن السنة السابقة وسنة 2013 أفضل منها على سنة 2014 وهذا من خلال:

- رأس المال العامل موجب أي أن الموارد غطت الاستخدامات الثابتة وأن هناك هامش أمان يستخدم في تمويل دورة الإستغلال قصيرة الأجل.
- إحتياج رأس مال العامل أقل من رأس المال العامل الإجمالي الصافي مما يؤدي إلى خزينة موجبة بمعنى وجود سيولة كافية لتسديد الديون قصيرة الأجل.

وهذا راجع لنجاعة جهاز الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة الوطنية للتأمين في وضع الحلول الكفيلة بالنهوض بهذا القطاع نحو تحقيق قفزة نوعية ضمن دائرة الأرباح خاصة أن هناك من ينافسه في قطاع التأمينات.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يرى جهاز الرقابة الداخلية الخاص بالشركة أن للأصول المتداولة الحصة الأكبر في تحقيق القدر الأوفر في الأرباح الصافية للمؤسسة وهذا من خلال خاصيتها كونها أصول جارية تتجدد خلال الدورة عدة مرات بمعنى ليست جامدة فأولتها أهمية كبيرة وعمدت إلى زيادتها خلال الدورات مقارنة بمجموع الأصول أو الأصول الثابتة ودورها في تحقيق الأرباح الصافية والتي ترى فيها أنها أصول جامدة لا تدر بالأرباح للشركة نحو الأراضي والمنشآت التقنية وغير ذلك من الأصول الثابتة وهذا ما نلاحظه من خلال المؤشرات المالية على غرار نسب دوران الربحية والنشاط المبينة أعلاه.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في مدى مساهمة الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، وتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية في الشركة الوطنية للتأمين وكالة بسكرة حيث وجدنا:

- أن نظام الرقابة الداخلية في هذه الشركة فعال لها، حيث تعتبر ضرورة ملحة لحماية أصولها وأموالها، وتحقيق أهدافها المسطرة.
- كما قمنا بواسطة التحليل المالي ومن خلال أدواته المتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن، بتقييم أداء الشركة ومعرفة مدى كفايته وضمان وجود هذا النظام وفعاليته، وذلك بتدعيم نقاط القوة وتصحيح نقاط الضعف.
- وفي الأخير خلصت الدراسة إلى وجود عملية الرقابة الداخلية في الشركة ولها دور في التقليل من ممارسات السلبية وبالتالي تفعيل أدائها وذلك من خلال النتائج المتحصل عليها.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

من خلال دراستنا لموضوع دور الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين حاولنا إبراز والمساهمة الفعالة والدور الذي تلعبه في تحسين الأداء المالي للشركات فهي التي تعمل على رقابة تنفيذ الخطط وذلك بمقارنة الأداء الفعلي مع ما هو موثق في الكشوفات المالية وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الإدارة، وكذلك بالإضافة إلى استخراج الفروقات والأخطاء ومعرفة أسباب الانحرافات ووجوب معالجتها من طرف إدارة الشركة، فالآداء المالي هو المرآة العاكسة لنشاط لمؤسسة للمتعاملين معها ويساعدها على التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات السليمة لوضعية المؤسسة.

قدمت لنا الدراسة الحالية نموذجا لاختبار دور الرقابة الداخلية في تقييم الأداء المالي وتفعيله في شركات التأمين، وفيما يلي حوصلة لاختبار الفرضيات والنتائج المتحصل:

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: توصلنا من خلال الفصل الأول إلى الاتفاق مع مضمون هذه الفرضية، وهذا باعتبار أن نظام الرقابة الداخلية خطة تنظيمية ومجموعة من الأساليب والإجراءات التي تستخدمها الإدارة لحماية أصولها وضبط ومراجعة بياناتها المالية والتأكد من دقتها ودرجة الإعتماد عليها، ويشجّع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة، كما أنّه يمكّن الإدارة من السيطرة على أنشطتها بفعالية ويضمن كفاءة استخدام الموارد المتاحة مع الأخذ في الحسبان كافة المخاطر المؤثرة عليها.
- الفرضية الثانية: نقول أن الفرضية الثانية وذلك من خلال ما توضح لنا خلال الدراسة إلى أن الوظيفة المالية هي التي تهتم بالجانب المالي في الشركات وذلك بتقنية التحليل المالي والذي من أهم أدواته مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المستخدمة في تقييم أداء الشركة محل الدراسة، التي تعتبر من أهم أدوات التحليل المالي المعتمدة لتحليل الأداء المالي للشركات حيث تمكنا من خلالها مقارنة نتائج ما حققته الشركة وما ضيعته من فرص من سنة لأخرى.
- الفرضية الثالثة: نعتبر هذه الفرضية كذلك صحيحة وهذا راجع إلى مساهمة الرقابة الداخلية في التقليل من الممارسات السلبية في الشركات حيث تؤثر على مستخدمي الكشوفات المالية عند إعدادها وذلك عن طريق الكشف عن الأخطاء والتحريفات الجوهرية ومعالجتها بالصورة التي تراها مناسبة ونرى ذلك من خلال دراستنا وهنا يكون الإرتباط قوي بين الرقابة الداخلية والأداء المالي بحيث تساهم في تفعيله وتقييمه بالصورة السليمة وإعطاء خطط كفيلة التي تساعد على تطوير الشركة وتحقيق أهدافها.

النتائج العامة:

من خلال دراستنا توصلنا للنتائج التالية:

- نرى أن الرقابة الداخلية وسيلة وأداة يتم من خلالها مراقبة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركات من خلال إجراءاتها المطبقة للتحكم في تحقيق الأهداف.
- إستعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في شركات التأمين.

- يساهم نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء، لأنه يضمن تطبيق التوصيات والإقتراحات المقدمة بتمييز مؤشرات الغش والتلاعبات واكتشاف أوجه القصور في النظام الساري في الشركة والعمل على تحسينه.
- الشركة في وضعية مالية جيدة على العموم وذلك من خلال البيانات المحاسبية المتحصل عليها خلال الثلاث سنوات (2012، 2013، 2014).

بعد مناقشة النتائج المتحصل عليها تبين لنا أهم التوصيات لتحسين الأداء المالي في شركات التأمين كما يلي:

التوصيات:

- وضع برامج لتوعية العاملين بضرورة إحترام إجراءات الرقابة و تغير نظرتهم حول عملية التقييم.
- ضرورة إعداد برامج لمقارنة الأداء الفعلي بالأداء الواجب تحقيقه.
- تحسيس المراقبين الداخليين بالدور الفعال الذي يجب أن تلعبه المراقبة لمعالجة الفساد و الغش داخل الشركات إذ يجب على ممارسي هذه المهنة تحمل المسؤولية التامة.
- الرفع من كفاءة المراقبين الداخليين من خلال تنظيم دورات عملية وتحسيسهم بآثار والانعكاسات السلبية على مستخدمي الكشوفات المالية.
- ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة .
- أن تولي اهتماما لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في مركزها المالي لتحسينها ومواجهتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.
- إنشاء فروع عبر التراب الوطني من أجل التعريف أكثر بالمؤسسة.

رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم القدرة لتناول كل شيء بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

الآفـاق:

- دور المراجعة الخارجية في تقييم الرقابة الداخلية.
- المراقب، الخارجي و فعاليته في معالجة القوائم المالية للبنك.
- دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية.
- العوامل المؤثرة على الرقابة المالية في المؤسسات العمومية.

قائمة المراجع

قـائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1. بوعلام بوشاشي، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
2. ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي، إيتارك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002.
3. حسين لبيهي وآخرون، محاضرات في التسيير المالي والتحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997
4. حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989.
5. خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1998.
6. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
7. خلف عبد الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي، دار الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
8. د. خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، 2000.
9. زهير ثابت، كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين، دار النهضة العربية، مصر.
10. صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1998.
11. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، دار الجامعة، الإسكندرية، بدون سنة.
12. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرين، أصول المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2000.
13. عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001.
14. عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي، مصر، 2004.
15. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة.
16. عداي الحسيني فلاح حسن، الإدارة الإستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

17. عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية، الطبعة العربية، عمان، 2008.
18. عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2009.
19. علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي، دار الصفاء، عمان، 2011.
20. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر – الناحية العلمية – ، دار المسيرة الطبعة الثانية، عمان، 2009.
21. فتحي رزق السوافيري وآخرون، الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002 .
22. فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان.
23. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2001.
24. محمد التهامي طواهر، صديقي مسعود، "المراجعة وتدقيق الحسابات"، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.
25. محمد السرايا، المحاسبة في الوحدات الحكومية والمنشآت المالية، الدار الجامعية، 1995.
26. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998.
27. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
28. محمود عباس الحجازي، المدخل الحديث للمحاسبة : نظام المعلومات، أداة اتصال، أساس اتخاذ القرارات، دار غريب، الجزء الأول، 1997.
29. معين أمين السيد، إدارة الموارد البشرية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية الحالية، ط1، 2010.
30. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع دار المعارف، الإسكندرية، 1999 .
31. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل النشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005 .
32. مؤمن عاطف محمد علي، مبادئ الإكتتاب في شركات التأمين، المجموعة العربية للنشر، الطبعة الأولى، 2014.

- **الأطروحات:**

33. بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات kanaghaz ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008–2009.
34. بوقابة زينب، التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010–2011.
35. تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIE ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2012/2011.
36. جيهان عبد المعز علي، تحليل آثار الأهمية النسبية والمخاطر الحتمية وذاتية التأكيدات على نطاق اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي عند أداء عملية المراجعة، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، مصر، 2001 .
37. حساني حسين، " تقييم الأداء المالي في شركات التأمين، حالة شركة الوطنية للتأمين " ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشلف، 2006–2007.
38. دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية نحو إرسال نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2007/2006.

39. شوقي قبطان، دراسة العلاقة بين سياسات تسيير الموارد البشرية وأداء المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006.
40. صديقي مسعود، " مراجعة نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 2000.
41. طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، 2013.
42. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية: أداء وتقييم، ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002/2000.

43. عبد الصمد كانش، تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات ماستر أكاديمي تخصص مالية ونقود، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
44. عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الإقتصادية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير: تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1995، 2007/2006.
45. مسعود صديقي، دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الإقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد ، جامعة ورقلة، 2003.
46. وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر، 2010.

الملتقيات والمؤتمرات والمجلات:

47. حبار عبد الرزاق، " عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين مع إشارة خاصة لحالة الجزائر " مداخلة في ملتقى وطني حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وأفاق التطوير تجارب دول، يومي 03 -04 ديسمبر 2012 ، جامعة الشلف، الجزائر
48. حمد شقير، العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مجلة المدقق، العدد (41-42)، 2000.
49. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009.
50. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم. مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001.
51. عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة تحليل العاملي التمييزي AFD، مجلة الواحات، العدد 2، جامعة ورقلة وغرداية، 2014.

المراجع باللغة الفرنسية:

52. G.Simonet : Ratios copie de l'Assurance, édition L'Argus, 1988.
53. Hamini Allel : Le Contrôle Interne et L'élaboration du bilan comptable, Alger, OPU, 1993.
54. Hong thai ,N, Le contrôle interne: Mettre hors risques l'entreprise, Paris , ED, L'harmatton,1999.
55. lochard Jean: Comprendre les documents comptables et financiers, Editions Organisation, Paris, 1997.
56. Pierre Conso, R. Lavaud, Fonds de roulement et politique financière, Dunod, Paris, 1982.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	-
شكر وعرفان	-
إهداء	-
الملخص بالعربية	-
الملخص بالفرنسية	-
مقدمة عامة	أ - ج
الفصل الأول: الإطار العام لنظام الرقابة الداخلية	7 - 27
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية	8
- **المطلب الأول:** نشأة نظام الرقابة الداخلية	8
- **المطلب الثاني:** مفهوم نظام الرقابة الداخلية وخصائصه	9
- **المطلب الثالث:** أهداف وأنواع نظام الرقابة الداخلية	10
المبحث الثاني: الحاجة إلى نظام الرقابة الداخلية	15
- **المطلب الأول:** أهمية نظام الرقابة الداخلية	15
- **المطلب الثاني:** وسائل نظام الرقابة الداخلية ومكوناتها	16
- **المطلب الثالث:** مقومات نظام الرقابة الداخلية	19
المبحث الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية	21
- **المطلب الأول:** إجراءات تنفيذ الرقابة الداخلية	21
- **المطلب الثاني:** أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية	24
- **المطلب الثالث:** خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية	26
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي لشركات التأمين	29 -56
تمهيد	29
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي لشركات التأمين	30
- **المطلب الأول:** ماهية الأداء المالي	30
- **المطلب الثاني:** تقييم الأداء المالي	37
- **المطلب الثالث:** الإطار التصوري للأداء المالي لشركات التأمين	39
المبحث الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين	43
- **المطلب الأول:** مفهوم التحليل المالي وأهدافه	43

- **المطلب الثاني:** إستخدام النسب المالية في التحليل المالي لشركات التأمين	44
- **المطلب الثالث: أهم النسب المالي المستخدمة في نشاط التأمين**	54
المبحث الثالث: دور الرقابة الداخلية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين	53
- **المطلب الأول:** علاقة الرقابة الداخلية بالأداء المالي	53
- **المطلب الثاني:** طبيعة التكامل بين الرقابة الداخلية والخارجية في تقييم الأداء	53
- **المطلب الثالث:** فاعلية الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركات التأمين	55
خلاصة الفصل	56
الفصل الثالث: دراسة ميدانية حالة الشركة الوطنية للتأمين – وكالة بسكرة	58 - 77
تمهيد	58
المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين –وكالة بسكرة–	59
- **المطلب الأول:** نشأة التأمين في الجزائر وأهم الشركات التأمينية الناشطة فيها	59
- **المطلب الثاني:** نشأة الشركة الوطنية للتأمين Saa	59
- **المطلب الثالث:** الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين Saa	60
المبحث الثاني: علاقة نظام الرقابة الداخلية بالأداء المالي لشركات التأمين	62
- **المطلب الأول:** منهجية الدراسة التطبيقية	62
- **المطلب الثاني:** أساليب جمع المعلومات	63
- **المطلب الثالث:** تحليل نتائج المقابلة	64
المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لحالة الشركة الوطنية للتأمين Saa	66
- **المطلب الأول:** محيط ونشاط الشركة الوطنية للتأمين	66
- **المطلب الثاني:** المعلومات المحاسبية والمالية للشركة الوطنية للتأمين	69
- **المطلب الثالث:** تقييم الأداء المالي للشركة محل الدراسة التطبيقية	70
خلاصة الفصل	77
الخاتمة العامة	79 - 80
قائمة المراجع	82 - 85
فهرس المحتويات	**II-I**
فهرس الجداول والأشكال	**III**
فهرس الملاحق	**II**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة الجدول
الجدول رقم –1–	المقارنة بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية	13
الجدول رقم –2–	أهم الرموز المستخدمة في رسم خرائط التدفق في المراجعة	24
الجدول رقم –3–	العناصر المؤثرة على رأس المال العامل	49
الجدول رقم –4–	بطاقة تقديم الشركة الوطنية للتأمين –وكالة بسكرة–	60
الجدول رقم –5–	جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة	69
الجدول رقم –6–	جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة	70
الجدول رقم –7–	التحليل بواسطة نسب السيولة	70
الجدول رقم –8–	التحليل بواسطة نسب الهيكلة	71
الجدول رقم –9–	التحليل بواسطة نسب المديونية	72
الجدول رقم –10–	التحليل بواسطة نسب النشاط	73
الجدول رقم –11–	التحليل بواسطة نسب الربحية	74
الجدول رقم –12–	التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	75

ثالثا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة الشكل
الشكل رقم –1–	الوظائف الرئيسية لأنواع الرقابة الداخلية	14
الشكل رقم –2–	إجراءات نظام الرقابة الداخلية	22

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم -1-	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة
الملحق رقم -2-	الهيكل التنيظيمي على المستوى الجهوي والوكالات
الملحق رقم -3-	جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2012
الملحق رقم -4-	جانب الخصوم لسنة 2012
الملحق رقم -5-	جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2013
الملحق رقم -6-	جانب الخصوم لسنة 2013
الملحق رقم -7-	جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2014
الملحق رقم -8-	جانب الخصوم لسنة 2014
الملحق رقم -9-	BILAN FIN EXCERCICE 2012 Actif
الملحق رقم-10-	BILAN FIN EXCERCICE 2013 Actif
الملحق رقم-11-	BILAN FIN EXCERCICE 2014 Actif
الملحق رقم-12-	BILAN FIN EXCERCICE 2012 Passif
الملحق رقم-13-	BILAN FIN EXCERCICE 2013 Passif
الملحق رقم-14-	BILAN FIN EXCERCICE 2014 Passif

SOCIETE ALGERIENNE D'ASSURANCES TABLEAU N° 17
DIRECTION REGIONALE DE BATNA

BILAN FIN EXCERCICE 2013

N° Compte	ACTIF	NOTE	Montant Brut	Amort.... Prov	Montant Net
	ACTIFS NON COURANTS :				
2	**COMPTES D'IMMOBILISATIONS :**		168 000,00	131 000,00	37 000,00
20	**Immobilisations Incorporelles**		5 242 000,00	1 696 000,00	3 242 000,00
210	**Terrain**		9 125 000,00	12 000,00	7 479 000,00
218	**Autres Immobilisations corporelles**		90 000,00		90 000,00
23	**Immobilisations en cours**		2 661 000,00		2 449 000,00
26	**Immobilisations Financières**		41 800 000,00		41 800 000,00
27	**Autres Immobilisations Financières**				
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS		**59 096 000,00**	**1 839 000,00**	**57 257 000,00**
	ACTIFS COURANTS :				
	LES STOCKS TECHNIQUES D'ASSURAN		1 800 000,00	200 000,00	1 800 000,00
30	**CES:**		10 000,00	10 000,00	10 000,00
40	**La Réassurance cédée**		2 000 000,00		2 000 000,00
41	**CREANCES A EMPLOIS ASSIMILES:**		1 600 000,00		1 565 000,00
42,43,44,46	**Cotisionnaires et Cédants débiteurs**		90 000,00		90 000,00
48	**Assurés ,Intermédiaires d'assurances et comp**		1 155 000,00		1 155 000,00
50	**s rattachés**		1 700 000,00		1 700 000,00
51,52,53,54	**Autres débiteurs**				
	Charges ou produits constatés d'avances				
	COMPTES FINANCIERES :				
	Placements et autres actifs financiers courant				
	Trésorerie				
	TOTAL ACTIFS COURANTS		**8 555 000,00**	**235 000,00**	**8 320 000,00**
	TOTAL GENERALE		**67 651 000,00**	**2 074 000,00**	**65 577 000,00**

SOCIETE AI GERIENNE D'ASSURANCES **TABLEAU N° 17**
DIRECTION REGIONALE DE BATNA
BILAN FIN EXCERCICE 2013

N° Compt	ACTIF	NOTE	Montant Brut	Amort.., Prov	Montant Net
2	**ACTIFS NON COURANTS :**				
20	**COMPTES D'IMMOBILISATIONS :**		234 000,00	150 000,00	84 000,00
211	**Immobilisations Incorporelles**		2 279 000,00	1 900 000,00	2 279 000,00
218	**Terrains**		10 366 000,00	60 000,00	9 466 000,00
23	**Autres Immobilisations corporelles**		409 000,00		409 000,00
26	**Immobilisations en cours**		2 760 000,00		2 640 000,00
27	**Immobilisations Financières**		13 050 000,00		13 050 000,00
	Autres Immobilisations Financières				
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS		**32 020 000,00**	**2 110 000,00**	**29 928 000,00**
	ACTIFS COURANTS :				
30	**LES STOCKS TECHNIQUES D'ASSURANCES:**		16 900 000,00	250 000,00	16 900 000,00
40	**La Réassurance cédée**		9 000,00	60 000,00	9 000,00
41	**CREANCES & EMPLOIS ASSIMILES:**		3 500 000,00		3 250 000,00
42,43,44,4	**Cotisionnaires et Cédants débiteurs**		3 500 000,00		3 440 000,00
48	**Autorité ,Intermédiaires d'assurances et comptes rattac**		5 100 000,00		5 100 000,00
50	**ts.**		6 380 000,00		8,00
51,52,53	**Autres débiteurs**		6 500 000,00		6 300 000,00
	Charges ou produits constatés d'avances				6 500 000,00
	COMPTES FINANCIERS :				
	Placements et autres actifs financiers courants				
	Trésorerie				
	TOTAL ACTIFS COURANTS		**37 889 000,00**	**310 000,00**	**37 499 000,00**
	TOTAL GENERALE		**69 862 000,00**	**2 420 000,00**	**67 422 000,00**

SOCIETE ALGERIENNE D'ASSURANCES TABLEAU N° 17
DIRECTION REGIONALE DE BATNA
BILAN FIN EXERCICE 2014

N° Compte	ACTIF	NOTE	Montant Brut	Amort.... Prov	Montant Net
	ACTIFS NON COURANTS :				
2	COMPTES D'IMMOBILISATIONS :		218 000,00	190 000,00	28 000,00
20	Immobilisations Incorporelles		5 313 000,00	2 352 000,00	3 313 000,00
211	Terrains		31 550 000,00	80 000,00	9 286 000,00
218	Autres Immobilisations corporelles		372 000,00		372 000,00
23	Immobilisations en cours		3 089 000,00		3 089 000,00
26	Immobilisations Financières		34 149 000,00		28 249 000,00
27	Autres Immobilisations Financières				
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS		39 188 000,00	2 622 000,00	36 878 000,00
	ACTIFS COURANTS :				
	LES STOCKS TECHNIQUES D'ASSURANCES:				
30	Ex Remontoire cédé		22 200 000,00		22 200 000,00
	CREANCES & EMPLOIS ASSIMILES:				
40	Cotisations et Cédants débiteurs		488 000,00	10 000,00	290 000,00
41	Assurés ,Intermédiaires d'assurances et comptes rattachés		1 200 000,00	200 000,00	1 000 000,00
42,43,44,46	Autres débiteurs		2 188 000,00	60 000,00	2 048 000,00
48	Charges ou produits constatés d'avances		300 000,00		300 000,00
	COMPTES FINANCIERES :				
50	Placements et autres actifs financiers courants		3 200 000,00		3 200 000,00
51,52,53,54	Trésorerie		900 000,00		900 000,00
	TOTAL ACTIFS COURANTS		30 288 000,00	270 000,00	27 938 000,00
	TOTAL GENERALE		77 300 000,00	2 892 000,00	74 408 000,00

SOCIETE AG GERIENNE D'ASSURANCES TABLEAU N° 17
DIRECTION REGIONALE DE BAFNA

BILAN FIN EXCERCICE 2012

N° Compte	PASSIF	NOTE	Montant Net
	PASSIFS NON COURANTS :		
1	**CAPITAUX PROPRES ET RESSOURCES ASSIMILEES**		**41 000 000,00**
10	**Capital**		**5 001 000,00**
106	**Réserves**		**2 747 000,00**
12	**Résultat de l'exercice**		**3 529 000,00**
15	**Provisions pour charges _passif non courant**		**2 000 000,00**
19	**Fonds de valeurs reçus des réassureurs**		
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS		**54 277 000,00**
	PASSIFS COURANTS :		
	COMPTES DE TIERS :		**8 100 000,00**
40	**Cessionnaires et Cédants Créditeurs**		**3 700 000,00**
44	**Etat, Collectivités publiques, Organismes intern. & comptes rattachés**		**300 000,00**
42	**Personnel & Comptes rattachés**		**200 000,00**
43	**Organismes sociaux & Comptes rattachés**		**400 000,00**
46	**Créditeurs Divers**		
	TOTAL PASSIFS COURANTS		**11 300 000,00**
	TOTAL GENERALE		**65 577 000,00**

SOCIETE AG GERIENNE D'ASSURANCES
DIRECTION REGIONALE DE BATNA

TABLEAU N° 17

BILAN FIN EXERCICE 2012

N° Compte	PASSIF	NOTE	Montant Net
1	**PASSIFS NON COURANTS :**		
10	**COMPTES DE CAPITAUX :**		**11 000 000,00**
104	**Capital**		**1 501 000,00**
12	**Réserves**		**1 786 000,00**
15	**Résultat de l'exercice**		**2 900 000,00**
19	**Provisions pour charges , passif non courant**		**1 800 000,00**
	Fonds de valeurs reçus des réassureurs		
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS		**36 187 000,00**
	PASSIFS COURANTS :		
40	**COMPTES DE TIERS :**		**1 800 000,00**
44	**Cotisnnaires et Cédants Créditeurs**		**2 600 000,00**
42	**Etat, Collectivités publiques, Organismes intern. & comptes**		**700 000,00**
42	**attaches**		**401 000,00**
46	**Personnel & Comptes rattachés**		**655 000,00**
	Organismes sociaux & Comptes rattachés		
	Créditeurs Divers		
	TOTAL PASSIFS COURANTS		**31 236 000,00**
	TOTAL GENERALE		**67 423 000,00**

SOCIETE AG GERIENNE D'ASSURANCES TABLEAU N° 17
DIRECTION REGIONALE DE BAFNA

BILAN FIN EXERCICE 2014

N° Compte	PASSIF	NOTE	Montant Net
1	**PASSIFS NON COURANTS :**		
10	**CONPTES DE CAPITAUX :**		41 000 000,00
106	**Capital**		7 166 000,00
12	**Réserves**		2 444 000,00
13	**Résultat de l'exercice**		6 170 000,00
15	**Provisions pour charges , passif non courant**		3 900 000,00
	Fonds de valeurs recus des réassureurs		
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS		**70 859 000,00**
	PASSIFS COURANTS :		
40	**CONPTES DE TIERS :**		11 189 000,00
44	**Fournisseurs et Créants Créditeurs**		2 400 000,00
42	**Etat, Collectivités publiques, Organismes intern. & compt**		700 000,00
43	**rattachés**		606 000,00
46	**Personnel & Comptes rattachés**		655 000,00
	Organismes sociaux & Comptes rattachés		
	Créditeurs Divers		
	TOTAL PASSIFS COURANTS		**15 550 000,00**
	TOTAL GENERALE		**74 488 000,00**

جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2012

الأصول	المبالغ الإجمالية	الإهتلاكات	المبالغ الصافية
التثبيتات الغير جارية (الثابتة)	59096000	1839000	57257000
تثبيتات معنوية	168000	131000	37000
أراضي	5242000	-	5242000
تثبيتات مادية أخرى	9135000	1696000	7439000
تثبيتات قيد الإنجاز	90000	-	90000
تثبيتات مالية	2661000	12000	2649000
تثبيتات مالية أخرى	41800000	-	41800000
التثبيتات الجارية	8555000	235000	8320000
المخزونات	1800000	-	1800000
تسبيقات على الموردون	10000	-	10000
الزبائن	2000000	200000	1800000
مدينون آخرون	1600000	35000	1565000
مصاريف مقيدة سلفا	90000	-	90000
قيم منقولة للتوظيف	1155000	-	1155000
قيم جاهزة (بنك، صندوق، ..)	1900000	-	1900000
المجموع:	67651000	2074000	65577000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ميزان المراجعة لشركة الوطنية للتأمين.

جانب الخصوم 2012

الخصوم	المبالغ الإجمالية
رؤوس الأموال	54277000
رأس المال	41000000
إحتياطات	5001000
نتيجة الدورة	2747000
مؤونة الخصوم	3529000
أموال متاحة من المؤمنين	2000000
الخصوم الجارية	11300000
موردون	28100000
الشركاء الإجتماعية	1700000
العاملون	800000
الهيئات الإجتماعية	300000
الدائنون الآخرون	400000
المجموع:	65577000

المصدر: من إعداد الطالبة.

جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2013

الأصول	المبالغ الإجمالية	الإهتلاكات	المبالغ الصافية
التثبيتات الغير جارية (الثابتة)	32038000	2110000	29928000
تثبيتات معنوية	234000	150000	84000
أراضي	5279000	-	5279000
تثبيتات مادية أخرى	10366000	1900000	8466000
تثبيتات قيد الإنجاز	409000	-	409000
تثبيتات مالية	2700000	60000	2640000
تثبيتات مالية أخرى	13050000	-	13050000
التثبيتات الجارية	37805000	310000	37495000
المخزونات	16900000	-	16900000
تسبيقات على الموردون	5000	-	5000
الزبائن	1500000	250000	1250000
مدينون آخرون	1500000	60000	1440000
مصاريف مقيدة سلفا	5100000	-	5100000
قيم منقولة للتوظيف	6300000	-	6300000
قيم جاهزة (بنك، صندوق، ..)	6500000	-	6500000
المجموع:	69843000	2420000	67423000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا

جانب الخصوم لسنة 2013

الخصوم	المبالغ الإجمالية

رؤوس الأموال	56187000	
رأس المال	41000000	
إحتياطات	6501000	
نتيجة الدورة	2986000	
مؤونة الخصوم	3900000	
أموال متاحة من المؤمنين	1800000	
الخصوم الجارية	11236000	
موردون	6800000	
الشركاء الإجتماعية	2600000	
العاملون	700000	
الهيئات الإجتماعية	481000	
الدائنون الآخرون	655000	
المجموع:	67423000	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ميزان المراجعة لشركة الوطنية للتأمين.

جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2014

الأصول	المبالغ الإجمالية	الإهتلاكات	المبالغ الصافية
التثبيتات الغير جارية (الثابتة)	39100000	2622000	36478000

تثبيتات معنوية	218000	190000	28000
أراضي	5313000	-	5313000
تثبيتات مادية أخرى	11558000	2352000	9206000
تثبيتات قيد الإنجاز	573000	-	573000
تثبيتات مالية	3089000	80000	3009000
تثبيتات مالية أخرى	18349000	-	18349000
التثبيتات الجارية	38200000	270000	37930000
المخزونات	32200000	-	32200000
تسبيقات على الموردون	400000	10000	390000
الزبائن	1200000	200000	1000000
مدينون آخرون		60000	2040000
مصاريف مقيدة سلفا	100000	-	100000
قيم منقولة للتوظيف	1300000	-	1300000
قيم جاهزة (بنك، صندوق، ..)	900000	-	900000
المجموع:	77300000	2892000	74408000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ميزان المراجعة لشركة الوطنية للتأمين.

جانب الخصوم لسنة 2014

الخصوم	المبالغ الإجمالية
رؤوس الأموال	58858000

رأس المال	41000000
إحتياطات	7144000
نتيجة الدورة	2644000
مؤونة الخصوم	6170000
أموال متاحة من المؤمنين	1900000
الخصوم الجارية	15550000
موردون	10589000
الشركاء الإجتماعية	1255000
العاملون	2400000
الهيئات الإجتماعية	700000
الدائنون الآخرون	606000
المجموع:	74408000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ميزان المراجعة لشركة الوطنية للتأمين.

الهيكل التنظيمي للمديرية العامة

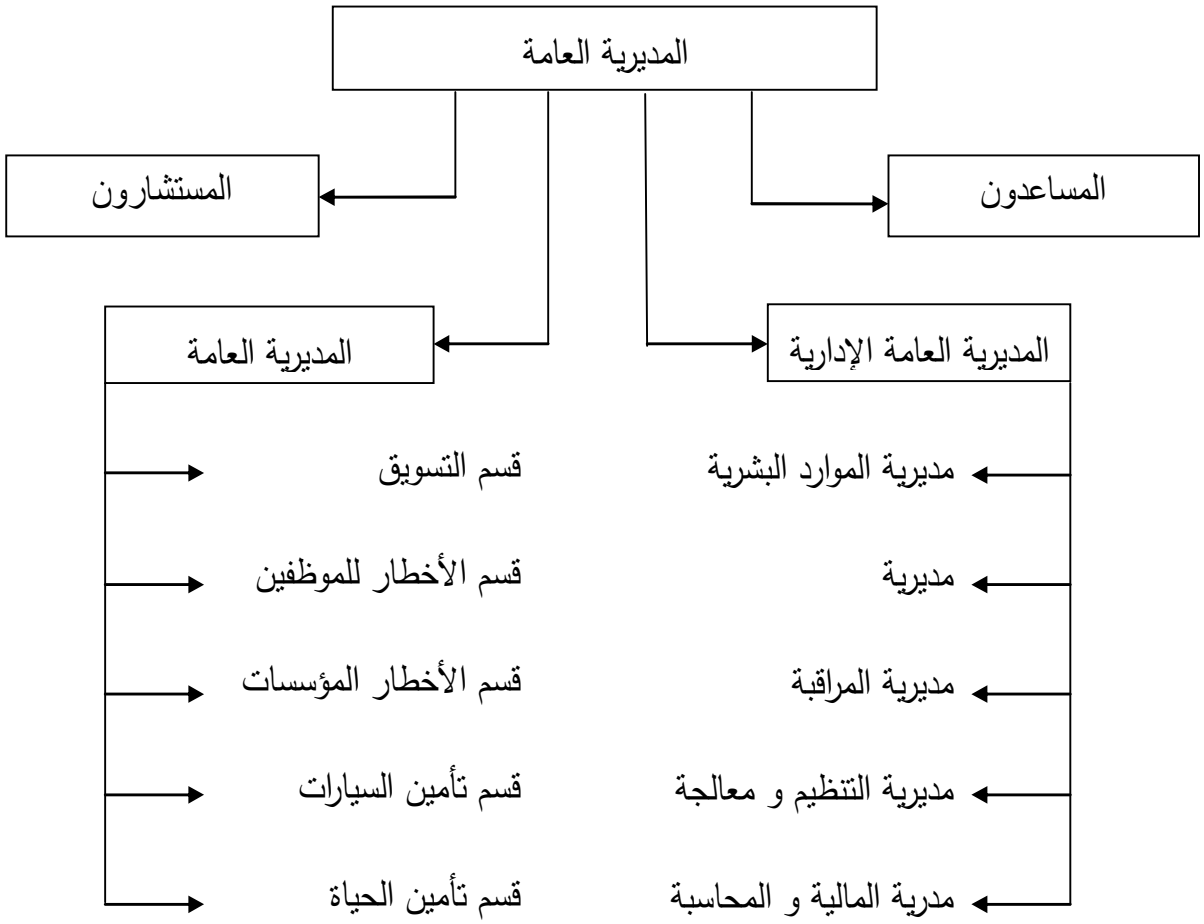

المصدر: الشركة الوطنية للتأمين – وكالة بسكرة – 2016 .

الهيكل التنظيمي للوكالة على المستوى الجهوي

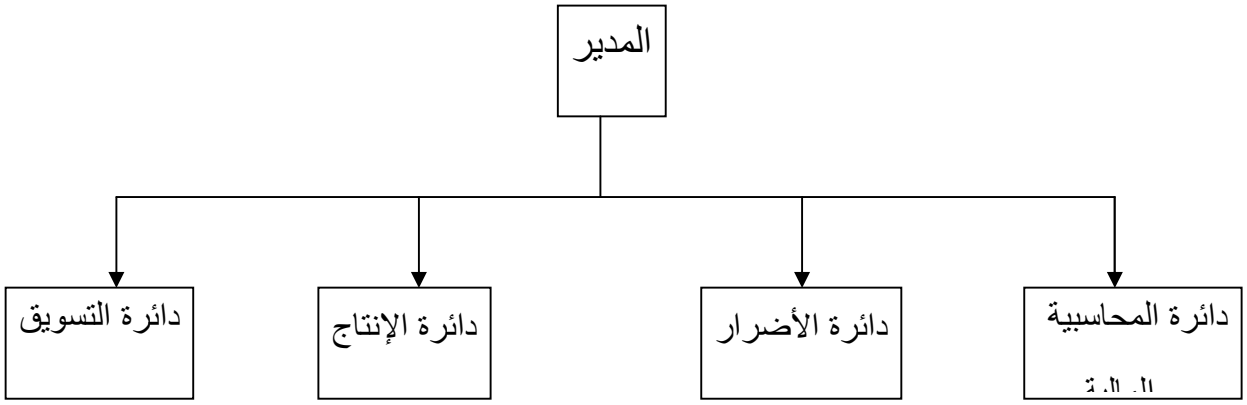

المصدر: (saa) وكالة بسكرة – 2016.

الهيكل التنظيمي للوكالة على مستوى الوكالات

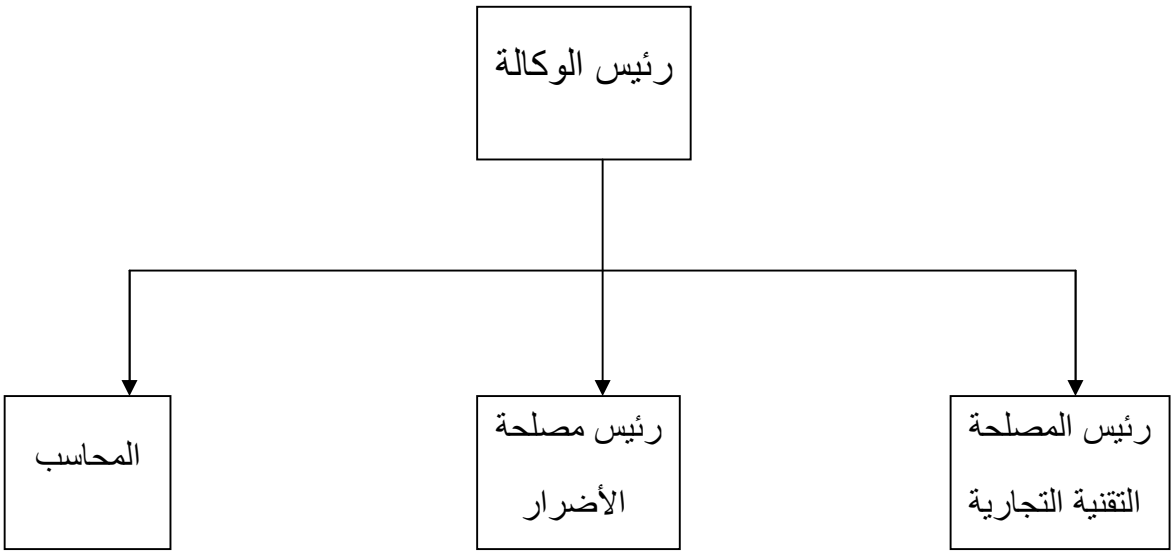

المصدر: الشركة الوطنية للتأمين– وكالة بسكرة – 2016.